

CHICKEN
أَفْوُضُ أَهْرَ إِلَى اللَّهِ إِنْ لَمْ يُجِبْ

اعلم ان اصول الفقه علم يبحث فيه عن اثبات الأدلة

الاحكام فموضوعه على المختار هو الأدلة والاحكام جميعا

الاول من حيث انه مثبت والثاني من حيث انه مثبت

بتأيد ايزدي در شهر دهم كتاب در علم اصول فقه مسمى

حسام

بتأيد يازدهم ماه شعبان ١٢٩٨ اله بكرة اردو صد و شصت و ثمانين

في المطبع الحنفية باهتمام كريمة بهمايش كاتب

الحروف محمد منصور على تجاوز الله عن

سياسته وحتى الوسع جهد تمام نمود در تصحيح متن

وَهُوَ حَسْبُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فِي أَمْرِ

[illegible]

لم يجعل النظم مركباً لا زماً في حق جواز الصلوة
 خاصة وأقسام النظم والمعنى فيما يرجع إلى
 معرفة أحكام الشرع بأربعة الأول في وجوب كل
 النظم صيغة ولغة وهي أربعة الخاص وهو كل
 لفظ وضع ليعني معلوم على الأفراد وكل اسم وضع
 ليعني معلوم على الأفراد والعام وهو كل لفظ ينظم
 جمعا من اللفظ أو معنى وحكمة أنه يوجب الحكم
 فيما تناله قطعا ويقينا كالخاص فيما تناله وهو المذهب
 عندنا خلافا للشافعي راجع إذا الحق
 خصوص معلوم أو محمول كالب
 الربوا في البيع حيث يوجب الحكم على تخو

[illegible]

[illegible]

کتابتیں

لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ آيَةٌ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْأُطْلَاقِ

نص في بيان العدد لأنه سبق الكلام

لا حياء و المفلس و هو ما انزل داد و ضو ح

تعالیٰ بے باور! عدوت شرک با بلیغ

انسان عالمی رہا ہے جس کی زندگی میں ہر لمحہ اللہ کی یاد رہے اور اس کی ہر بات کو عمل میں لائے۔

تخصیص و التاویل بحقوقه تعالیٰ مسجد
انگلستان خاصہ ای

الملكه عليهم اجمعون وحبه الامجاد

قطعا بکرا احتمال تخصیص و لاتاویل الا انه

يَحْمِلُ النِّسَاءَ فَازْدَادَتْ قُوَّةً وَاحْكُمُ الْمُرَادَ بِهِ عَنِ

التبديل سعي محكما وانما يظهر التفاوت

أَيُّ ذِكْرِ الْمَغْرِبِ ۱۲

فَمُحِبُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ التَّعَارُضِ أَمَّا

[illegible]

اللَّهُمَّ كُلُّكُمْ يَحْمِلُونَ بَعْضُهُمْ أَمْرًا مِنْ بَعْضِهِمْ وَأَمْرُكُمْ مَصْفُوفٌ وَأَوْحَا سِينَ وَكَذَلِكَ يَرُدُّ قَوْلُكُمْ سَجْدَتُكُمُ الْجَارِ وَالْأَنْتَانِ مِلَّيْ

فان قولنا الى خضم الربوا
مجل ان الربوا الى الفتح هو الفضل
ليس بفضل حرام بالاجماع والفضل
لان الربوا في فضل يكون مجازا
التي هي صفة الربوا في الامور
التي هي صفة الربوا في الامور
التي هي صفة الربوا في الامور
التي هي صفة الربوا في الامور

جهة المجل كاية الربوا وحكمة التوقف فيه
على اعتقاد حقيقة المراد به الى ان ياتي به
البيان وضد المحكم المشابه وهو ملا طريق
لدرجكم اصلا حتى سقط طلبه
حكمه التوقف فيه ابدأ على اعتقاد
حقيقة المراد به والقسم الثالث في وجوه
استعمال ذلك النظم وجريانه في باب
البيان وهي أربعة الحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والحقيقة اسم لكل لفظ اراد به
ما وضع له والمجاز اسم لما اراد به غير ما
وضع له لاتصال بينهما معنى كما في تسمية

في هذه المسئلة في الحقيقة لان قولنا الى خضم الربوا
مجل ان الربوا الى الفتح هو الفضل
ليس بفضل حرام بالاجماع والفضل
لان الربوا في فضل يكون مجازا
التي هي صفة الربوا في الامور
التي هي صفة الربوا في الامور
التي هي صفة الربوا في الامور
التي هي صفة الربوا في الامور

من حيث الاتصال بالانسان
من حيث الاتصال بالانسان
من حيث الاتصال بالانسان
من حيث الاتصال بالانسان

من الواصف والصفه في الخضر لوزن وفي القالب معتبره

الشجاع أسداً والبليد حماراً وذاتاً كميلاً في
تسمية المطر سماء والاتصال سبباً من
هذه القبيل وهو نوعان أحدهما اتصال
للكم بالعلة كاتصال الملك بالبراء
وانه يوجب الاستعارة من الطرفين
لان العلة لم تشرع الاحكامها والحكم لا
يثبت الا بعلة فاستوى الاتصال فعمت
الاستعارة ولهذا قلنا فمن قال ان اشتريت
عبداً فهو حر فاشتري نصف عبداً و
باعه ثم اشتري النصف الاخر يعتق هذا
النصف الاخر ولو قال ان ملكك لا

[illegible]

ما يبالى به من قول الحكم لا يثبت فاقية
 الحكم لا يقصر الى العلم الغنية لا يخصص بها
 الحكم بغير اشتراط فلما اتفقوا على العلم
 ما كان في هذا الباب لا يشترط
 الغنية غير اشتراط العلم بالحكم الا اذا كان
 ذلك ثم يجزى خلاف اجتماع العلم
 الحكم مختصا بما ورد خلاف في قولهم
 فانهم استعاروا العلم لا شيء في قولهم
 باس تلاميذهم الذي لا شيء في قولهم
 بالعلم اذ قولهم الاستعارة لا يستعمل
 ما يقتضى ستة اشبار الاستعارة وما
 والاستعارة والمستعار هو اللفظ كلفظ
 يقع به الاستعارة فالاستعار هو اللفظ كلفظ
 الاستعارة والمستعار هو اللفظ كلفظ
 والمستعار هو اللفظ كلفظ
 صورة

بسم الله الرحمن الرحيم

خالق و ربی بے شک ۱۱ یقین خالق الہی ۱۲

[illegible]

To: www.al-mostafa.com

في الجاهل لو ثبتت كانت رجعة الى الكلام لان
 تستوعب طريق التكلم على الكلام حتى لا يتكلم
 بل طريق شأنا ولهذا ذكر الجاهل في الكلام
 التكلم الذي يرجع الى الكلام القسري في اسم
 التوقف على الزاد الذي هو خط السامع
 قوله كما هو التشبيه حيث استعمال
 لا عيب ان استعمال ثوب الواحد في مكان
 واحدة بطريق التعريف جبا يتجسّد في
 بسبب تنفّض اصدار شخصين بخلق الجاهل
 اللفظ الاول حالة واحدة بطريق التخصيص
 معا بتجسّد ثوب كان يستعمل في التشبيه
 شخصين " قوله كما استعمال العقل بالجاهل
 شخصين " فتوضيح فان تشبيه العقل بالجاهل

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

فقلت من هذه الفرات
شرب غير يمكن كيف يكون من قبيل
الحقيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت
باعتبار الاتصال فالحقيقة تنسب من الحقيقة
التي هي أصلها لا تنسب من الحقيقة التي هي فرعها
فالحقيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت
باعتبار الاتصال فالحقيقة تنسب من الحقيقة
التي هي أصلها لا تنسب من الحقيقة التي هي فرعها

والمجاز متعارف كما اذا حلفت لا ياكل من
هذه الحنطة او لا يشرب من هذه الفرات
فعند ايجيفه رح العمل بالحقيقة اولى و
عندها العمل بعموم المجاز اولى وهذا يرجع
الى اصل وهوان المجاز خلف عن الحقيقة
في التكلم عند ايجيفه رح حتى صحت الاستعانة
به عنده وان لم ينقد لا يجب بالحقيقة كما
في قوله لعنده وهو كبر سنأمنه هذا اني فاعتبر
الرجحان في التكلم فصارت الحقيقة اولى و
عندما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم وفي
الحكم للمجاز ترجحان لاشتغالاه على حكم الحقيقة

فقلت من هذه الفرات
شرب غير يمكن كيف يكون من قبيل
الحقيقة المستقلة بل هي شذوذة قلت
باعتبار الاتصال فالحقيقة تنسب من الحقيقة
التي هي أصلها لا تنسب من الحقيقة التي هي فرعها

المجاز خلف في التكلم عند
ايجيفه رح عند الحكم
عندها العمل بعموم المجاز اولى
والمجاز متعارف كما اذا حلفت لا ياكل من
هذه الحنطة او لا يشرب من هذه الفرات
فعند ايجيفه رح العمل بالحقيقة اولى و
عندها العمل بعموم المجاز اولى وهذا يرجع
الى اصل وهوان المجاز خلف عن الحقيقة
في التكلم عند ايجيفه رح حتى صحت الاستعانة
به عنده وان لم ينقد لا يجب بالحقيقة كما
في قوله لعنده وهو كبر سنأمنه هذا اني فاعتبر
الرجحان في التكلم فصارت الحقيقة اولى و
عندما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم وفي
الحكم للمجاز ترجحان لاشتغالاه على حكم الحقيقة

اعلم ان حكم المجاز يهنا راجع على حكم الحقيقة
لأن قول حكم الحقيقة تحت عموم دون العكس كان العمل بالمجاز اولى
من حينئذ لا بد ان يكون الحكم في الحقيقة اولى من الحكم في المجاز
لأن المجاز لا يثبت الا على الحقيقة ولا يثبت الا على الحقيقة
لأن المجاز لا يثبت الا على الحقيقة ولا يثبت الا على الحقيقة

فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢

فصار اولي ثم جملة ما تترك به الحقيقة خمسة
قد تترك بدلالة محل الكلام وبدلالة العادة
كما ذكرنا وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما في
يدين الفهر وبدلالة سيبان النظم كما في قوله

فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢

فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا
نارا وبدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف
لا ياكل لحما فاكل لحم السمك لم يجنب وكذا
اذا حلف لا ياكل فاكهة فاكل العنب لم يجنب
عند بجنينة رح نقصور في المعنى المطلوب
في اوله وزيادة في الثاني واما الصريح فمثل
قوله نبت واشتريت ووهبت وحكمه

فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢

فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على السبب مقصود لما قبله في هذا الاشياء عند الالحاق كمال فيها ١٢

بأنه لا ينفك عن الزوج حتى ينفك الطلاق فنفك الطلاق
 عليه ضرورة فينفك الطلاق الرجعي لان الطلاق
 فوري والضروري ضرورة لان الطلاق لا ينفك
 الى البائن ١٢ لان الطلاق لا ينفك
 الحول والاصل ولا ينفك الا بالشرع
 وهو قبل النكاح ولا ينفك الا بالشرع
 انفسه الى الاصل ولا ينفك الا بالشرع
 العقيد فنفك فزاد في حرام
 انفسه لا ينفك الا بالشرع
 انفسه لا ينفك الا بالشرع
 انفسه لا ينفك الا بالشرع
 انفسه لا ينفك الا بالشرع

حقيقته للحساب ولا اثر لذلك في النكاح و

الاعتداد بحمل ان يراد به ما يعد من غير
 في النكاح ١٣

الاقرار فاذا نوى الاقرار ونزل الابهام بالنية
 في النكاح ١٤

وجب به الطلاق بعد الدخول اقتضاء وقبل
 في النكاح ١٥

الدخول جعل مستعاضا عن الطلاق
 في النكاح ١٦

لانه سببه فاستغنى عن الحكم لسببه وكذلك
 في النكاح ١٧

قوله استبرئي رحمتك وقد جاءت به السنة
 في النكاح ١٨

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة رضي الله
 في النكاح ١٩

اعتدي ثم راجعها وكذلك انت واحدة يجمل
 في النكاح ٢٠

نعتا للطلقة ويجمل صفة للمرأة فاذا نزل
 في النكاح ٢١

الابهام بالنية كان دالة على الصريح لا عاملا
 في النكاح ٢٢

قوله انت واحدة
 في النكاح ٢٣

في النكاح ٢٤
 في النكاح ٢٥
 في النكاح ٢٦
 في النكاح ٢٧
 في النكاح ٢٨
 في النكاح ٢٩
 في النكاح ٣٠
 في النكاح ٣١
 في النكاح ٣٢
 في النكاح ٣٣
 في النكاح ٣٤
 في النكاح ٣٥
 في النكاح ٣٦
 في النكاح ٣٧
 في النكاح ٣٨
 في النكاح ٣٩
 في النكاح ٤٠
 في النكاح ٤١
 في النكاح ٤٢
 في النكاح ٤٣
 في النكاح ٤٤
 في النكاح ٤٥
 في النكاح ٤٦
 في النكاح ٤٧
 في النكاح ٤٨
 في النكاح ٤٩
 في النكاح ٥٠
 في النكاح ٥١
 في النكاح ٥٢
 في النكاح ٥٣
 في النكاح ٥٤
 في النكاح ٥٥
 في النكاح ٥٦
 في النكاح ٥٧
 في النكاح ٥٨
 في النكاح ٥٩
 في النكاح ٦٠
 في النكاح ٦١
 في النكاح ٦٢
 في النكاح ٦٣
 في النكاح ٦٤
 في النكاح ٦٥
 في النكاح ٦٦
 في النكاح ٦٧
 في النكاح ٦٨
 في النكاح ٦٩
 في النكاح ٧٠
 في النكاح ٧١
 في النكاح ٧٢
 في النكاح ٧٣
 في النكاح ٧٤
 في النكاح ٧٥
 في النكاح ٧٦
 في النكاح ٧٧
 في النكاح ٧٨
 في النكاح ٧٩
 في النكاح ٨٠
 في النكاح ٨١
 في النكاح ٨٢
 في النكاح ٨٣
 في النكاح ٨٤
 في النكاح ٨٥
 في النكاح ٨٦
 في النكاح ٨٧
 في النكاح ٨٨
 في النكاح ٨٩
 في النكاح ٩٠
 في النكاح ٩١
 في النكاح ٩٢
 في النكاح ٩٣
 في النكاح ٩٤
 في النكاح ٩٥
 في النكاح ٩٦
 في النكاح ٩٧
 في النكاح ٩٨
 في النكاح ٩٩
 في النكاح ١٠٠

استبرئي رحمتك
 في النكاح ٢٣

قوله تعالى انك انت
 لا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر
 ولا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر
 ولا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر

للفقهاء المهجيين الذين لا يسيق الكلام لبيان
ايجاب ستم من الغيبة لهم وفيه اشارة الى من
ان الاول احق عند التعارض واماد لالة النص
فما ثبت بمعنى النص لجة لا استنباطا بل كانه
عن التايف يوقف به على حرمة الضرب من غير
واسطة التأمل والاجتهاد والثابت بدلالة النص
مثل الثابت بالاشارة حتى صح اثبات الحدود
والكفارات بدلالات النصوص الا عند التعارض
دون الاشارة واما المقتضى فزيادة على النص
ثبت شرط الصحة المنصوص عليه كما يستبين

قوله تعالى انك انت
 لا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر
 ولا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر
 ولا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر

قوله تعالى انك انت
 لا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر
 ولا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر
 ولا تعلم ما كان في قلوبهم
 من الخير او الشر

سعدی می گوید: «نفس الدجوب تنیف فیلر» «هه» «الکلام له بطلان قوله ان الوصف

[illegible]

درجات الوصف اذا كان مؤثرا ان يكون علة
للحكم كما في قوله تعالى الزاني والمساقي ولا اثر
للعلة في النفي بلا خلاف ولو كان شرطا فالشرط
داخل على السبب دون الحكم فبغية من اتصال
بمحله وبدون الاتصال بالمحل لا ينعقد سببا وهذا
لو حلف لا يطلق فعلق الطلاق بالشرط لا يحنث
ما لم يوجد الشرط وهذا بخلاف خيار الشرط
في البيع لان الخيار داخل على الحكم دون السبب
ولهذا لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار يحنث
واذا ثبت ان التعليق تصرف في السبب باعدامه
الى زمان وجود الشرط لا في احكامه صح تعليق

[illegible]

سعدان التعلیق داخل السبب ما عدا سر فاکون سببانی الحال لان التعلیق قبل وجود الشرط کین بحکم الارام بالیسر ذرا الی الکف می هر جوده ۱۲

لم يقل فيكون السهو لكن لا يخرج فخرج الجزاء اختص بذلك السهو فلم يكن السهو الا لاجل السهو ١٢

(في الجمل ان الناقصة فاما لما افتقرت الى الجواب عطفها على الجواب

في الجمل ان الناقصة فاما لما افتقرت الى الجواب عطفها على الجواب... (Marginal notes on the left side of the page)

لأنه فانه يتبين ان قوله لا يخرج فخرج الجزاء اختص بذلك السهو فلم يكن السهو الا لاجل السهو... (Marginal notes at the top of the main text block)

فسيجد او ختمه مخبره الجواب كما لم يرد الى الدنيا...
يقول والله لا اتغدى فاما اذا مراد على قدر الجواب...
فقال والله لا اتغدى اليوم وهو موضع الخلاف...
فعندنا يصير مبتدئا احترازا عن الفاء الزيادة...
فمنها ما قال بعضهم ان القرآن في النظم يوجب...
القرآن في الحكم وبمثل قول بعضهم في قوله تعالى...
الصلوة واتوا الزكوة ان الآية ان يوجب ان لا تجب...
الزكوة على الصبي قالوا لان الآية ان تضي المشاركة...
واعتبروا بالحمل الناقصة اذا عطفت على الكاملة...
ومعنا اذا كان الشركه اذ اوجب في الآية...
الناقصة لاقتسارها الى ما يثبت به وانما تتم...

في قاس... (Marginal notes on the right side of the page)

وهو واجب العطف... (Marginal notes at the bottom of the main text block)

طالع وهند طالع بالجملة الناقصة المعطوفة على الكاملة... (Footnote at the bottom of the page)

وقال بعض اصحابنا في حق ان موجه قبل الخطر الوجوب لبعده الا باجته كقول تعالى واذا خطرتم فاصطادوا ان يصيد كان خطرا ثم حرم بسبب الضرر
كان قولنا فاصطادوا الصياغ في قوله ثم حرم بسبب الضرر
لم تجب الشركة الا فيما يقتضي اليه ولهذا قلنا في قوله
الرجل لامراته ان دخلت الدار فانت طالق
وعبد حر ان العتق يتعلق بالشرط لانه في حق
التعليق قاصر
من قبيل الوجه الاول من القسم الاول مما ذكرنا
من الاقسام فان صيغة الامر لفظ خاص من
تصاير يف الفاعل وضع لمعنى خاص وهو طلب
الفعل وموجه عند الجمهور الا لزام الابدليل
والامر بعد الخطر وقوله متواء ولا موجب له في
التكرار ولا يجمله لان لفظ الامر صيغة اختصت
لمعناها من طلب الفعل لكن لفظ الفعل فرد فلا

في هذا الموضع جعل المؤلف الاول الى اخره ١٢ لان في هذا الموضع قد مر من الاداء ما جازي بالمرح والرجاء والشفقة وكان الاداء جازيا بعد ذلك بالمرح والشفقة وكان الاداء جازيا بعد ذلك بالمرح والشفقة

والاداء يختلف باختلاف صفة الوقت ويفسد
التجويل قبله فكان سببا والأصل في هذا النوع

انه لما جعل الوقت ظرفا للوذي وبسبب اللوجوب
لم يستقدم ان يكون كل الوقت سببا لان ذلك

يوجب تاخير الاداء عن وقتها او تقديمه على
سببه فوجب ان يعمل بعضه سببا وهو الجزء

الذي يتصل به الاداء فان اذ لم الاول بالجزء الاول
كان هو السبب والابتداء للسببية الى الجزء الثاني

لانه لما وجب نقل السببية من الجملة الى ليس
الجملة جزءا فسد وبسبب الاقتصار على الاداء في

الجزء الاول فسد وبسبب الاقتصار على الاداء في
الجزء الاول فسد وبسبب الاقتصار على الاداء في

في هذا الموضع جعل المؤلف الاول الى اخره ١٢ لان في هذا الموضع قد مر من الاداء ما جازي بالمرح والرجاء والشفقة وكان الاداء جازيا بعد ذلك بالمرح والشفقة وكان الاداء جازيا بعد ذلك بالمرح والشفقة

في هذا الموضع جعل المؤلف الاول الى اخره ١٢ لان في هذا الموضع قد مر من الاداء ما جازي بالمرح والرجاء والشفقة وكان الاداء جازيا بعد ذلك بالمرح والشفقة وكان الاداء جازيا بعد ذلك بالمرح والشفقة

الان نقصان العيب موقوف
بعد المعين بخلاف
المستقمة لان كان للوجوب
حال قيامه ١٢

جواب سؤال ١٢
 على قول كان ذلك الوقت
 روجه لورودانه قد ذكر ان ما وجب كما
 لا يشارى بصفة التقصان
 من هذه الصورة وجب الجهم كما لا يشارى
 السبب هو ان لا يشارى الذي شرع فيه
 اول وقت العصر كامل فاذا شرع في
 وقت العصر ادى العصر فبني
 حيث ان في وقت العصر لا يشارى
 ان يفسد الجهم ويحل ان يكون
 ان يكون ابتداء الجهم في ذلك
 جواب سؤال ١٣
 الجهم ما ساد وجب ما قصا في تاري
 بصفة التقصان وهو انه اذا اقدم الاداء
 على وقت ما قصا في اليوم على وقت الجهم
 لو ان وقت ما قصا في اليوم على وقت الجهم
 ما قصا في وقت ما قصا في اليوم على وقت الجهم

بصفة التقصان ولا يلزم على هذا ما اذا ابتدأ
 العصر في أول وقته ثم مدّه الى ان غربت الشمس
 فانه لا يفسد لان الشرع جعل له حق شغل كل
 الوقت بالاداء فجعل ما يتصل به من الفساد بالبناء
 عفوًا لان الاحتراز عنه مع الاقبال على الصلوة
 متعذر واما اذا خلا الوقت عن الاداء فالجواب
 يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية
 عن الكل الى الجزء فوجب بصفة الكمال فلا يتأد
 بصفة التقصان في الاوقات الثلاثة المكروهة
 بمنزلة سائر الفرائض والنوع الثاني ما جعل الوقت
 معيارا له وسببا لوجوبه وهو وقت الصلوة الاثر

ان الوقت الذي كان لا يشارى
 له حكم كل في بعض المواضع اوله وان كان
 في العبادات كما لا يمكن اعتبار الكمال في
 السبب اوله ١٢ على وجه شرط الاداء
 ايضا الا انه لم يشر الى ان وقت الصلوة
 هو الوقت شرط الاداء في كل وقت وقت
 معين بخلاف سبب الاداء او معياره لان
 الوقت قد لا يكون سببا في الصوم
 المضاف الى وقت معين وقد لا يكون
 معيارا لوقت الصلوة ولذا خصها بالذكر

اي الوقت الذي جعل معيارا وسببا

الخروج من حليته اذ وصوى القضاء والكفارة وهذا قول بصحة تبديل الشروع من اقصاه حتى لا يتبين

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفعاً لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احداً من هذا الوجه فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المنذر وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمداً

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفعاً لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احداً من هذا الوجه فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المنذر وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمداً

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفعاً لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احداً من هذا الوجه فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المنذر وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمداً

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفعاً لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احداً من هذا الوجه فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المنذر وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمداً

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالنذر صوم الوقت واجباله يبق نفعاً لانه واحد لا يقبل وصفين متضادين فصارت احداً من هذا الوجه فاصيب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف وتوقف مطلق الاسم على صوم الوقت وهو المنذر وركبته اذا صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمداً

والأصل في ذلك أن وقت الحج هو وقت الصلاة

والأصل في ذلك أن وقت الحج هو وقت الصلاة

والأصل في ذلك أن وقت الحج هو وقت الصلاة

وهو الحج فإنه فرض العترة ووقته أشهر الحج
 وحيوته مدة يفضل بعضها لحجة أخرى مشكل
 ومن حكمه أن عند محمد ^{عليه السلام} يسعه التأخير
 بشرط أن لا يفوته في عمره وعند أبي يوسف ^{عليه السلام}
 يتعين عليه الأداء في أشهر الحج من العام الأول
 احتياطاً احترازاً عن الفوات فظهر ذلك في حق
 الماتر لا غير حتى يبقى النفل مشروعا وجوازه
 عند الإطلاق بدلالة تعيين من المؤد في إذا ظهر
 أنه لا يقصد النفل وعليه حجة الإسلام
فصل في حكم الواجب بالامر وهو
 نوعان أداء وهو تسليم عين الواجب بسببه

والأصل في ذلك أن وقت الحج هو وقت الصلاة

والأصل في ذلك أن وقت الحج هو وقت الصلاة

والأصل في ذلك أن وقت الحج هو وقت الصلاة

[illegible]

إلى مستحقه وقضاء وهو إسقاط الواجب بمثل
 من عنده هو حقه واختلف المشايخ في أن
 القضاء يجب بنص مقصود أم بالسبب الذي
 يوجب الأداء قال حاشيتهم بأنه يجب بذلك
 السبب وهو الخطاب لأن بقضاء أصل الواجب
 للمقتدر على مثل من عنده قرينة وسقوط فضل
 الوقت لا إلى مثل وضمان للعجز أمر معقول
 في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة
 تبعاً إلى المندوبات والمنعينة من الصلوة
 والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف
 شهر رمضان فصام ولم يعتكف أم أوجب

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فصل في الوقت واداء الضيافة في رمضان وسير طريقتهم في الدعاء والذكر والعبادة
والصيام والقيام والصدقة والجهاد والسير في الدنيا والآخرة

القضاء بصوم مقصود لأنه لما انفصل الاعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه إلى الكمال الأصلي لا
لأن القضاء وجب بسبب إخراج الأداء المحض
يؤديه الإنسان بوصفه على ما شرع مثل أداء
الصلاة جماعة وما فعل الفرد فأداء فيه قصور
الأيدي إن الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الإمام أداء يشبه القضاء باعتبار أنه
الزعم الأداء مع الإمام حين تحرم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الإقامة
في هذه الحالة كما لو صلى قضاء محضاً بالفتوات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لأنه مؤد

القضاء بصوم مقصود لأنه لما انفصل الاعتكاف

القضاء بصوم مقصود لأنه لما انفصل الاعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه إلى الكمال الأصلي لا
لأن القضاء وجب بسبب إخراج الأداء المحض
يؤديه الإنسان بوصفه على ما شرع مثل أداء
الصلاة جماعة وما فعل الفرد فأداء فيه قصور
الأيدي إن الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الإمام أداء يشبه القضاء باعتبار أنه
الزعم الأداء مع الإمام حين تحرم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الإقامة
في هذه الحالة كما لو صلى قضاء محضاً بالفتوات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لأنه مؤد

القضاء بصوم مقصود لأنه لما انفصل الاعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه إلى الكمال الأصلي لا
لأن القضاء وجب بسبب إخراج الأداء المحض
يؤديه الإنسان بوصفه على ما شرع مثل أداء
الصلاة جماعة وما فعل الفرد فأداء فيه قصور
الأيدي إن الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاديني
بعد فراغ الإمام أداء يشبه القضاء باعتبار أنه
الزعم الأداء مع الإمام حين تحرم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الإقامة
في هذه الحالة كما لو صلى قضاء محضاً بالفتوات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لأنه مؤد

في ان تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالقدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني واجاج الغير بما له ثبت
بالنصر ولا نعقل بالمماثلة بين الصوم والقدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل ان يكون
معلولا بعللة العجز والصلوة نظير الصوم بل اهم
منه فامرنا به بالقدية عن الصلوة احتياطاً ورجحنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحريه ان شاء الله كما اذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا توجب التصديق بالشاة وبالقيمة باعتبار قيام
مقام التضحية بل باعتبار احتياله في قيام التضحية

وإذا تأملنا القول في قوله يخرج به الاستان هذا الحكم ليس بقياس لان في المصنوع عليه يجوز ثبوت مصادره جازاً في كل حكم قياساً افضل من الرار بالقبول الجواز لا قد يترك في وجوبه قال في الامتثال المصلحة امر اجبي في المضيق بطريقه في الامتثال

في ان تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالقدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني واجاج الغير بما له ثبت
بالنصر ولا نعقل بالمماثلة بين الصوم والقدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل ان يكون
معلولا بعللة العجز والصلوة نظير الصوم بل اهم
منه فامرنا به بالقدية عن الصلوة احتياطاً ورجحنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحريه ان شاء الله كما اذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا توجب التصديق بالشاة وبالقيمة باعتبار قيام
مقام التضحية بل باعتبار احتياله في قيام التضحية

في ان تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالقدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني واجاج الغير بما له ثبت
بالنصر ولا نعقل بالمماثلة بين الصوم والقدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل ان يكون
معلولا بعللة العجز والصلوة نظير الصوم بل اهم
منه فامرنا به بالقدية عن الصلوة احتياطاً ورجحنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحريه ان شاء الله كما اذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا توجب التصديق بالشاة وبالقيمة باعتبار قيام
مقام التضحية بل باعتبار احتياله في قيام التضحية

في ان تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالقدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني واجاج الغير بما له ثبت
بالنصر ولا نعقل بالمماثلة بين الصوم والقدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل ان يكون
معلولا بعللة العجز والصلوة نظير الصوم بل اهم
منه فامرنا به بالقدية عن الصلوة احتياطاً ورجحنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحريه ان شاء الله كما اذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا توجب التصديق بالشاة وبالقيمة باعتبار قيام
مقام التضحية بل باعتبار احتياله في قيام التضحية

باعتبار احتمال كون التصديق اصلا لا باعتبار ان قام مقام التصديق ظن غفلا
في ايامها مقام التصديق اصلا اذ هو الم شروع
في باب من مال وهذا لم يعد الى المثل بعود الوقت
وهذا قال ابو يوسف يرح فحين ادرك الامام
في العيد راكعا لم يكبر لانه غير قادر على مثل
من عنده قربة لكننا نقول بان الركوع يشبه
القيام فباعتبار هذه الشبهة لا يتحقق الفوات
فيؤتى بها في الركوع احتياطا وهذه الاقسام
كلها يتحقق في حقوق العباد فتسليم عيب
العبد المصوب اداء كامل ورده مشغول
بالدين او بالجناية بسبب كان في يد الغاصب
اداء قاصر واذا امهر عبد الغير ثم اشتراه كان

لا يغنا من غير الغنى لا يتحقق
 بل كيف بالصوم ان الكفاة على المال
 على المال بقدر ما لا يفي بالمال
 فان زاد على ذلك فافاد
 ويحب الصوم ويحب
 المال لا الكفاة
 بل بقدر ما لا يفي بالمال
 فان زاد على ذلك فافاد

٥٥ الزكاة مطلوبة للحصول للادستافان عنهابيست بتعليم الزكاة

[illegible][illegible]

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متي ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الخروج فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متي ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الخروج فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متي ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الخروج فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متي ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الخروج فان ما فيه الحسن من قضاء

في النفس وشرق المكان تضمنت اغناء عباد الله
وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
متي ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
الخروج فان ما فيه الحسن من قضاء

حق وكبت أعداء الله تعالى والزجر عن المعاصي
يحصل بنفس الفعل وحكم هذين النوعين واحد
أيضا وهو بقاء الواجب بوجوب الغير وسقوطه
بسقوط الغير

فصل في النهي وهو في
صفة الفح ينقسم انقسام الامر في صفة حسن
ما فيه لعينه وضعا كالكفر والعث وما الخوف
به بواسطة عدم الاهلية والمحبة شرعا كصلوة
المحدث وبيع الحر والمضامين والملاقمة وحكم
النهي فيها بيان انه غير مشروع أصلا ومما
فيه لمعني في غيره وهو نوعان ما جاوره المعنى
جمعا كالبيع وقت النداء والصلوة في الارض

العلم بالوجوب
 لأن الله تعالى
 لا يخلق شيئا
 الا بمقتضى
 حكمه لا يعلم
 قبل ان يخلق
 الا بالفضل
 الذي يريده
 الصانع
 لا يخلق
 الا بمقتضى
 حكمه لا يعلم
 قبل ان يخلق
 الا بالفضل
 الذي يريده
 الصانع

[illegible]

1

لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه

المغصوبة والوطى في حالة الحيض وحكمه انه
 يكون صحيحا مشتملا وما بعد النهي وهذا قلنا
 ان وطى في حالة الحيض مجملها للزوجه الاول
 ويثبت به احصان الوطى وما اتصل به
 المعنى وصفا كالبيع الفاسد وصوم يوم الحجر
 والنهي عن الافعال الحسنة يقع على القسم
 الاول والنهي عن الافعال الشرعية يقع على
 القسم الاخير وقال الشافعي رحمه في البابين انه
 ينصرف الى القسم الاول لا لئلا يكون النهي
 في اقتضاء القبح حقيقة كالامر في اقتضاء
 الحسن فيصرف مطلقه الى الكامل منه

كان في الوطى اذا كان في حالة الحيض
 مغصوبة لا احصان له ولا وصف له ولا وصف له
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه

لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه

لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 لا يمكن ان يكون
 باعنا كذا في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه
 على في الشرع لا وصفه ولا وصفه ولا وصفه

[illegible]

ایں بیکار جویتی کہ بیچی از سر بساکن سر بخاک آید غلامی ۱۱
 و دست حال طای کار داری می تو را و سر آینه بی سبب ۱۲

مسئله این نقطه چه عدم انفعال کان در اواسط آن باشد 90° از دقت همی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وفاء
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والسلام على من لا نبي بعده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وفاء
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والسلام على من لا نبي بعده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وفاء
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والسلام على من لا نبي بعده

فذكر أوقات طلوع الشمس ودلوها صحبة باصله
فاسد بوجبه وهو انه منسوب الى الشيطان
كما جاءت به السنة الا ان اصل الصلوة
لا توجد بالوقت لانه ظرفها لا معيارها وهو سببه
فكارت الصلوة فيه ناقصة لا فاسدة فقليل
لا يتأدى بها الكامل ويضمن بالشروع والصوره
يقوم بالوقت ويعرف به وان زاد الاثر فصار
فاسدا فلم يضمن بالشروع ولا يلزم النكاح بغيره
شهود لانه منفي لقوله عم لانكاح الا بشهود فكان
يسخا وان النكاح شرع لملك ضروري لا ينفصل
عن الحمل والتحريم يضاده بخلاف البيع لانه شرع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وفاء
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والسلام على من لا نبي بعده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وفاء
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والسلام على من لا نبي بعده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خلائفنا في الأرض بعدنا

والله اعلم بالصواب
من أمركم به والنهي عنكم
في هذه المسئلة

ملك العين والحل فيه تابع الأثرى أنه شرع في موضع
الحرمة وفيما لا يحتمل الحل أصلا كالأمة الجوسية
والعبيد والبهايم ولا يقال في الغصب بانه يثبت
الملك مقصودا به بل يثبت شرط الحكم شرعي وهو
الضمان لأنه شرع جبراً فيعتد القوت وشرط الحكم
تابع له فصاحبه حسننا بحسنه وكذلك الزنا لا
يوجب حرمة المصاهرة أصلا بنفسه بل إنما هو
سبب للمناء والماء سبب للولد والولد هو الأصل
في استحقاق الحرمة ولا عصيان ولا حدود
فيه ثم تغري منه إلى أطرافه ويتغري إلى استيلائه
ومما قام مقام غيره إنما يعمل بعلة الأصل لا ترى

والله اعلم بالصواب
من أمركم به والنهي عنكم
في هذه المسئلة

والله اعلم بالصواب
من أمركم به والنهي عنكم
في هذه المسئلة

ان التحريم لما لم يكن مقصودا بالامر لم يعتد به الا من
 حيث انه يفوت الامر فاذا لم يفوته كان مكروها
 كالامر بالقيام ليس ينهي عن القعود صدح حتى
 اذا قعد ثم قام لا تفسد صلاته ولكنه بكرة
 وعلى هذا القول يحتمل ان يكون مقتضيا في
 هذه اثبات تنبيه تكون في القوة كالواجب ولهذا
 قلنا ان المحرم لما ينهي عن ليس لحظ كان من
 السنة ليس لانزال الرداء
 في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالجمعة بالبيت والصوم

فصل

في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالجمعة بالبيت والصوم
 في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالجمعة بالبيت والصوم
 في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالجمعة بالبيت والصوم

منه اي اذا لم يفوت الامر

سواء كان الامر بالامر او بالامتناع

في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصول
 الدين وفروعه مشروعة باسباب جعلها
 الشرع اسبابا لافعالها كالجمعة بالبيت والصوم

١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

عنه علف على قول ان اصول الدين و فروع مشروعة با السباب ١٢ هـ اى الخطاب رد لغو من قال ان

وادعيت منسابة
 الموجب الظهور
 متعلقا بها كانت
 سببا لا ان الفعل
 تفعل التبار بها
 وهو سابق على
 اعم من التمسك
 بعلى التمسك
 دون المنع
 ان كان
 سببية الاوقات
 المعنى عليه
 اتفاقا علما
 الظهور
 هو العبادة
 فيهم الوجوب
 ليست بسبب
 وما هو سبب
 هو المضاف
 لان الاصل
 المضاف اليه
 انما هو المضاف
 على اختيار

المضاف اليه سببا للمضاف والمفعول
و كسب فلان الا ان الفعل لما توقف على اختيار
العبد لم يستقم ان يجعل سببا للوجود
واقيم الوجوب الذي هو وجود شرعي
مفوض الى الوجود مقامه ١٣

وعبارات بالخط لا غير لان الوجوب لا يستلزم الابدال وهو وجوب عمليق لما ثبت الوجوب بالاسباب في حقا قافا مدة الامر

فاما احق نوعي الحقيقة فما استتبع مع قيام المحرم
 وقيام حكمه جميعا مثل اجراء المكره بما فيه الجاهل
 كلمة الشرك على لسانه واقطاعه في رمضان
 واقتلافه مال الغني وجنابته على الاحرام وتناول
 المضطر من مال الغير وترك الخائف على نفسه الامور
 بالمعروف وحكمه ان الاخذ بالعزيزية اولى واما
 النوع الثاني فما يستتبع مع قيام السبب وتراخي
 حكمه كفطر المريض والمسافر يستباح مع قيام
 السبب وتراخي حكمه فيهما ولهذا صح الاداء منه
 ولو ماتا قبل ادراك عدة من ايام اخر لم يلزمهما
 الامر بالفدية وحكمه ان الصوم افضل عندنا

لكن احق نوعي الحقيقة فما استتبع مع قيام المحرم
 وقيام حكمه جميعا مثل اجراء المكره بما فيه الجاهل
 كلمة الشرك على لسانه واقطاعه في رمضان
 واقتلافه مال الغني وجنابته على الاحرام وتناول
 المضطر من مال الغير وترك الخائف على نفسه الامور
 بالمعروف وحكمه ان الاخذ بالعزيزية اولى واما
 النوع الثاني فما يستتبع مع قيام السبب وتراخي
 حكمه كفطر المريض والمسافر يستباح مع قيام
 السبب وتراخي حكمه فيهما ولهذا صح الاداء منه
 ولو ماتا قبل ادراك عدة من ايام اخر لم يلزمهما
 الامر بالفدية وحكمه ان الصوم افضل عندنا

في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره
 في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره
 في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره
 في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره

في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره
 في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره
 في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره
 في قوله تعالى وما كان الله ليضل عن امره

٤٥
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

سماه صدقه والتصدق بما لا يحتمل التملك
استقراط محض لا يحتمل الرد كالعقود من الفضل
واما المعنى فهو ان الرخصة لطلب الرفق و
الرفق متعين في القصر فيسقط الاكمال اجملا
ولان الاختيار بين القصر والاكمل من غير
ان يتضمن يرفقا لا يليق بالعبودية بخلاف
الصوم لان النص جاء بالتأخير دون الصدقة
والسرفه متعارض فصار التحذير فيه لطلب
الرفق ولا يلزم العبد الماذون في الجملة
لان الجملة غير الظاهر ولهذا لا يجوز بناء
احدهما على الاخر وعند المغايرة لا يتعين

اعلم بان سنة رسول الله عليه السلام جامعة
للأمر والنهي والخاص والعام وشائر الأقسام
التي سبق ذكرها فكانت السنة فرعاً للكتاب
في بيان تلك الأقسام وانها هذا الباب لبيان
ما يختص به السن فنقول السنة نوعان
مرسل ومسنند فالمرسل من الصحابي محمول على
السمع ومن القرن الثاني والثالث على انه وصح
له الأمر واستبان له الأسناد وهو فوق
المسنند فان من لم يثبت له الأمر شبه الى من
سمعه منه ليحمله ما حمل عنه لكن هذا ضرب
مزية يثبت بالاجتهاد فلم يحز النسب بمثله واما

اعلم بان سنة رسول الله عليه السلام جامعة
للأمر والنهي والخاص والعام وشائر الأقسام
التي سبق ذكرها فكانت السنة فرعاً للكتاب
في بيان تلك الأقسام وانها هذا الباب لبيان
ما يختص به السن فنقول السنة نوعان
مرسل ومسنند فالمرسل من الصحابي محمول على
السمع ومن القرن الثاني والثالث على انه وصح
له الأمر واستبان له الأسناد وهو فوق
المسنند فان من لم يثبت له الأمر شبه الى من
سمعه منه ليحمله ما حمل عنه لكن هذا ضرب
مزية يثبت بالاجتهاد فلم يحز النسب بمثله واما

واعلم بان سنة رسول الله عليه السلام جامعة
للأمر والنهي والخاص والعام وشائر الأقسام
التي سبق ذكرها فكانت السنة فرعاً للكتاب
في بيان تلك الأقسام وانها هذا الباب لبيان
ما يختص به السن فنقول السنة نوعان
مرسل ومسنند فالمرسل من الصحابي محمول على
السمع ومن القرن الثاني والثالث على انه وصح
له الأمر واستبان له الأسناد وهو فوق
المسنند فان من لم يثبت له الأمر شبه الى من
سمعه منه ليحمله ما حمل عنه لكن هذا ضرب
مزية يثبت بالاجتهاد فلم يحز النسب بمثله واما

[illegible]

والمتابع في صيام كفارة التمن لكنه لما كان
من الاحاد في الاصل ثبت به شبهة سقط
بها علم اليقين وخبر الواحد وهو الذي يرويه
الواحد او اثنان فصاعدا بعد ان يكون دون
المشهور والمتواتر وحكيه اذا ورد غير مخالف
للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعتبر بها
الميلى ولم يظهر من الصحابة زعم الاختلاف
فيما ترك الحاجة به انه يوجب العمل بشرط تراعى
في الخبر وهي اربعة الاسلام والعدالة والعقل
والضبط فلا يجت العمل بخبر الكافر والفاستق
والصبي والمعتوه والذي اشتدت عقلته خلقه

قالوا ان المتواتر هو الذي يرويه اكثر من اثنان فيكون

فان الصواب ان لا يثبت في الخبر ما لا يثبت في الكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعتبر بها الميلى ولم يظهر من الصحابة زعم الاختلاف فيما ترك الحاجة به انه يوجب العمل بشرط تراعى في الخبر وهي اربعة الاسلام والعدالة والعقل والضبط فلا يجت العمل بخبر الكافر والفاستق والصبي والمعتوه والذي اشتدت عقلته خلقه

والمتابع في صيام كفارة التمن لكنه لما كان من الاحاد في الاصل ثبت به شبهة سقط بها علم اليقين وخبر الواحد وهو الذي يرويه الواحد او اثنان فصاعدا بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر وحكيه اذا ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعتبر بها الميلى ولم يظهر من الصحابة زعم الاختلاف فيما ترك الحاجة به انه يوجب العمل بشرط تراعى في الخبر وهي اربعة الاسلام والعدالة والعقل والضبط فلا يجت العمل بخبر الكافر والفاستق والصبي والمعتوه والذي اشتدت عقلته خلقه

فقال ان ذلك امر خاص به مجمع سبحانه الالام من حيث انه جل على سبيل ليس الالام من حيث ان المولى يعرف في حقها بشيئا من

الماء شميم فهو افضل في المعاملات التي تنفك

عن معنى الانزاع كالوكالات والمضاربات

والاذن في التجارة يعتد خبر كل ميسر معلوم

الضرورة الداعية الى سقوط سيائر الشرائط فان

الإنسان فلما يجد المستجمع لتلك الشرط يبعثه

الى وكيله او غلامه ولا دليل في السامع يجعل به

سوی هذا الخمر ولان اعتبار هذه الشراب

ليخرج جهة الصادق في الخبر فيصير ان يكون ملزما

وذلك فيما يتعلق به اللزوم فشرطها في أمور الدين

دون ما يتعلق به النزوم من المعاملات وانما

اعتبر اخبر الفاسق في حل الطعام وجرمته

[illegible]

مطلبتنا كبحر السد ل ١٢٥٠ جراباً يحيط بها جوانب الضخام لطباقه الماء، وكما تستدعي الضخام حرمته مما يتفق مع الزور في حجب الشاطئ كما في الضخام الذي يكتسب طواف الصدرة من قبل خراب الضخام من طابق

[illegible]

تقبل انما يتبادر اليكم بغير
بين ان القسوس الذين هم
فيقولون انهم اخص من
الغفلة بالخير لانهم
لا مكان العمل الاصل
فيهم في وجه التوراة
التي هي هناك لانهم
يعتبرون الصبيان والعباد
والعبدان فيضون انما
الغفلة فلو شئت انك
تطعت المصالح ودينك
الفاصل فاجابوا انهم
لا يعملون في ذلك
انما يعملون في ذلك
انما يعملون في ذلك

وهم من غيرهم في غيرهم من غيرهم

على الإطلاق وقيل يقبل إذا كان
 الكافر ورواية وعقوبته
 القاسم وأما رواية وعقوبته
 الهوى الكافر كالفقه من الروافض
 ولا فاسق فالهوى الكافر كالفقه من الروافض

شهادة الكافر ورواية القاسم
 لا يثبت في بيان شرط قبول خبر
 على القياس لا يثبت في بيان شرط قبول خبر

انه لا يقبل خبر رواية من انتحل الهوى ودعى الناس
 اليه لان الحاجة والدعوة الى الهوى سبب
 دأج الى الثقل فلا يؤمن على حديث رسول
 الله صلعم واذا ثبت ان خبر الواحد حجة قلنا
 ان كان الراوى معروفاً بالفقه والتقدم في
 الاجتهاد كاخلفاء الراشدين والعبادلية
 الثلاثة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي
 بصير والاشعث وعائشة رضوان الله عليهم
 اجمعين وغيرهم من اشتهر بالفقه والنظر
 كان حديثهم حجة يترك به القياس وان كان
 الراوى معروفاً بالعدالة والحفظ والضبط

هذا الخبر لا يثبت في بيان شرط قبول خبر
 على القياس لا يثبت في بيان شرط قبول خبر

في الاجتهاد لا يثبت في بيان شرط قبول خبر
 على القياس لا يثبت في بيان شرط قبول خبر

في الاجتهاد لا يثبت في بيان شرط قبول خبر
 على القياس لا يثبت في بيان شرط قبول خبر

في الاجتهاد لا يثبت في بيان شرط قبول خبر
 على القياس لا يثبت في بيان شرط قبول خبر

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالدول بديل وجوب صحة ولم يزل به ان حتى انه حاله تعباس عندنا لان الموت عندنا لا يقبل
الاثبات بخلاف القياس لان الموت عندنا كالدول بديل وجوب صحة ولم يزل به ان حتى انه حاله تعباس عندنا لان الموت عندنا لا يقبل
الاثبات بخلاف القياس لان الموت عندنا كالدول بديل وجوب صحة ولم يزل به ان حتى انه حاله تعباس عندنا لان الموت عندنا لا يقبل

وَقَوْلُ الْفَقْهَةِ مِثْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ
فَإِنْ وَافَقَ حَدِيثَهُ الْقِيَاسُ عَمِلَ بِهِ وَإِنْ خَالَفَهُ
لَمْ يَتْرِكْ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ وَأَيْضًا دِيَابِ الرَّأْيِ
وَذَلِكَ مِثْلُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ فِي الْمَضَرَّةِ وَ
إِنْ كَانَ الرَّأْيُ مَجْهُولًا لَا يَعْرِفُ إِلَّا حَدِيثَ رِوَاةٍ
أَوْ مَجْدِثَيْنِ مِثْلُ وَاصِلَةَ بْنِ مَعْبُدٍ وَفَسْلَةَ بْنِ
الْحَقِيقِ فَإِنْ رَوَى عَنْهُ السُّلَفُ وَشَهِدُوا بِصَحَّةِ
أَوْ سَكْتُوا عَنِ الطَّعْنِ صَارَ حَدِيثُهُ مِثْلَ حَدِيثِ
الْمَعْرُوفِ وَإِنْ اختلف فيه مع نقل الثقات
عنه فذلك عندنا وإن لم يظهر من السُّلَفِ
إِلَّا الرَّذْءُ لَمْ يَقْبَلْ شَيْءٌ وَصَارَ مِثْلَ مَا كَانَ

عند مخالفة القياس فان الموت عندنا كالدول بديل وجوب صحة ولم يزل به ان حتى انه حاله تعباس عندنا لان الموت عندنا لا يقبل
الاثبات بخلاف القياس لان الموت عندنا كالدول بديل وجوب صحة ولم يزل به ان حتى انه حاله تعباس عندنا لان الموت عندنا لا يقبل
الاثبات بخلاف القياس لان الموت عندنا كالدول بديل وجوب صحة ولم يزل به ان حتى انه حاله تعباس عندنا لان الموت عندنا لا يقبل

بالقياس في باب الرضا والصلح والعتق والامانة واليمين والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة
بالقياس في باب الرضا والصلح والعتق والامانة واليمين والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة
بالقياس في باب الرضا والصلح والعتق والامانة واليمين والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة

[illegible]

هـ ويقابل خبر المجرول الذي لم يقابل به ولا قبل لأن خبره لا وجه له وجب العمل وهو الألف واللام في الاستعارة

والله اعلم بالصواب

صه بان اسند الروي الى أبي القاسم

من أي سقوط العمارة

والعداوة من ممة الحديث

فصل

والعداوة من أئمة الحديث

شیء منها فی روایة الاحیاء حتی یشرط فیہ
کمال مختلفا بان یلعن یا لا یرسل او یا التلبیس علی
من کنی یا ارادی ولم یسم بکلمة او یلعن یا لا یرسل او یا التلبیس علی
فقد لا یوجب جرم جابان قال حجتنا الشریفة
التقصیب نقویت راویان کرده
خویش را بر ختم ۱۲

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بيان التفسير وهو بيان الحمل والمشتك فاما
بيان التفسير نحو التعليق والاستثناء فانما
يصح بشرط الوضوح واختلف في خصوص العموم
فقد راي ابيهم من اخصا وعند الشافعي يجوز
فيه التزاحي وهذا بناء على ان العموم مثل الخصوص
فقد راي في ايجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص لا
يبقى القطع فكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فيقيد
بشرط الوضوح على هذا قال علماءنا في حين
اوصي بخلافه لانسان وبالفض منه لا يخر من
ان الثاني يكون خصوصا للاول ويكون الفض
للتاني وان فصل لم يكن خصوصا للاول بل صار

لان الاستثناء عارضة في المكمل خاصة فتق
 عاما فيما وراءه وقلنا هذا الاستثناء حال فيكون
 الصدر عاما في الأحوال وذلك لا يصلح إلا في
 المقدرا حتى اصحابنا به بقوله ثم فليت فيه
 ألف سنة الأخصفين عاما فالجسدين تعرض
 للعدد المثبت بالألف لا لحكمه مع بقاء العدد
 لان الألف متى بقيت الفالمة تصل اسمها دونها
 بخلاف العام كاسم المشركين اذا خص منه نوع
 كان الاسم واقعا على الباقي بلا دخل ثم الاستثناء
 نوعان مصل وهو الأصل وتفسيره ما ذكرنا
 منفصل وهو ما لا يصلح استخراجا من الأول لان

لأن الاستثناء حارضة في المكمل خاصة فتقر
عاماً فيما وراءه وقلنا هذا الاستثناء لما لم يكن
الصدر عاماً في الأحوال وذلك لا يصلح إلا في
المقدراً حتماً صواباً به بقوله ثم فليث فيها
ألف سنة الأخمسين عاماً فالخمس تقرر
للعدد المثبت بالألف لا لحكمه ثم بقاء العدد
لأن الألف متى بقيت ألفاً لم تصل اسمها دونها
بمخلاف العام كاسم المشركين إذا خض منه نوع
كان الاسم واقعاً على الباقي بلا دخل ثم الاستثناء
نوعاً موصول وهو الأصل وتفسيره ما ذكرنا
منفصل وهو ما لا يصلح استخراجاً من الأول لأن

[illegible]

الحاجة الى البيان يدل على البيان مثل سكوت
الصحابة عن تقويم منفعة البدن في ولد المغرور
ومنه ما يثبت ضرورة دفع الغرور مثل سكوت
الشفيع وسكوت المولى حين يرى عبده يبيع
ويشتري ومنه ما يثبت ضرورة كثرة الكلام
مثل قول علماء سارح فمن قال له على مائة و
دراهم او مائة وقفير حنطة ان العطف جعل
بيانا للادول وقال الشافعي رح القول قوله في بيان
المائة كما قال له على مائة وثوب قلنا ان حذف
المعطوف عليه متعارف ضرورة كثرة العدد
وطول الكلام وذلك فيما يثبت وجوبه في الزمة

[illegible][illegible]

و فی بعض مواضعی اصول الفقه شمس المومنین و نظیر قوله تعالی تذکره عن سبع سنین را با قول هر تسنوا فی دارکم ثلاث ایام و در امس بدید

[illegible]

في عامة المعاملات كالمكيل والموزون دون
التياب فانهم لا تثبت في الذممة الا بطريق خاص

بَابُ إِيمَانِ التَّائِبِينَ وَهُوَ النِّسْبَةُ

النسب في حق صاحب الشرع بيان لمدة الحكم المطلق

الذی کان معلوما عند اللہ تعالیٰ الا انہ تعالیٰ

أطلقته فصار ظاهراً البقاء في حق البشر فكان

من شمس و من نور
من شمس و من نور
من شمس و من نور

ما یقوتی زکرم غیریان بقیع فی ریحانی
ما یقوتی زکرم غیریان بقیع فی ریحانی
ما یقوتی زکرم غیریان بقیع فی ریحانی

لا اله الا انت سبحانک انی اعوذ بک من النار
لا اله الا انت سبحانک انی اعوذ بک من النار
لا اله الا انت سبحانک انی اعوذ بک من النار

بسم الله الرحمن الرحیم
بسم الله الرحمن الرحیم
بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین
الحمد لله رب العالمین
الحمد لله رب العالمین

صاحب

البيان الحضرى يظهر حكم الحادى عند وجود التدارك

في حق الباطل في حق الباطل في حق الباطل

ای اہل قطع الحق تشریح می

وَمَحَلُّ السَّمِّ جَدُّ يَدُونَ فِي نَفْسِهِ سَمُّهُ لَوْ جُودٌ وَلَعَدَدٌ

ولم يلتحق به ما بينا في الشخ من موفيت اوتابيه
 وذلك لان الشخ من موفيت اوتابيه
 الشخ الثاني الشخ لا يكن القول بالشخ ١٢

[illegible][illegible]

١٤
 انما ان النفس تجوز في
 مرة فصل الكون من غير فصل لان
 لا في صيغ مقصودا لا ابتداء
 فكل ذلك لم يفتقد القلب
 ولا يلزم الا اعتقاد العقل في
 يصلح ابتداء وان العقل في
 ان غير متعين علوة ليدرك
 ما لا دخل للنفس في ان ذلك
 قبل التكون من الفصل بعد
 القلب واما العقل في
 والرسول ثم هو اصل له
 لا شئ وقد وجد منه عقد
 القلب على ذلك فوجد عقد
 اوضح منه صورة المسئلة ان
 مضان مجاز في ان شئ
 فثبت له كذا في ان
 فثبت له كذا في ان

ثَبَّتْ نَصَاكُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى خُلِدَ فِيهَا أَبَدًا
وَدَلَالَةُ كَسَاثَرِ الشَّرَايعِ الَّتِي قَبِضَ عَلَيْهَا رَسُولُ
اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالشَّرْطُ التَّكَيُّنُ مِنْ عَقْدِ الْقَلْبِ
عِنْدَ نَادُونَ التَّكَيُّنُ مِنَ الْفِعْلِ خِلَافًا لِلْمَعْتَزِلَةِ
وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْقِيَامَ لَا يَصْلُحُ
نَاسِخًا وَلَكِنَّ ذَلِكَ الْأَجْمَاعُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ لِأَنَّ
الْأَجْمَاعَ عِبَارَةً عَنْ أَجْمَاعِ الْأَسْرَاءِ وَلَا مَدْخَلَ
لِلرَّأْيِ فِي مَعْرِفَةِ نَهَايَةِ وَقْتِ الْحَسَنِ وَالْقَبْرِ فِي
الشَّيْءِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا يَجُوزُ السَّمْعُ بِالْكِتَابِ
وَالسَّنَةِ وَيَجُوزُ السَّمْعُ أَخَذًا بِالْآخِرِ عِنْدَنَا وَ
قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يَكُونُ

[illegible][illegible]

9. 2

مُدْرَجَةٌ إِلَى الطَّعْنِ وَأَنَا نَقِيْلُ النُّسخِ بَيَانِ مَدِيَّةٍ

الحكم و جائز الرسول عم بيان مدة حكم الكتاب

فقد بعث مبيّنا و جازان يتولى الله تعالى

بیان ما اجرے علی لسان رسولہ و بجز نسخ التذکرہ

وَالْحُكْمُ جَمِيعًا وَيُجِزُ شَيْخٌ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ

لأن للنظم حكماً بين جواز الصلوة وما هو قائم

بعضی صیغته وکل واحد منها مقصود بنفسه

فاحتمل بيان المدة والوقت والزيادة على النص

سبح عندنا خلقا للشافعي رحمه الله لان بالزيادة

يصير اصل المشروع بعض الحق وما للبعض

حکیم الوجود فیما یجب حقاً لله تعالی لا شبه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين

من الوجود الحاصل في العالم
والذي هو الوجود الذي يتبين بالحواس
وذلك كان كماله

منه الى موسى عليه السلام
فانقل اليه كتابك
فانقل اليه كتابك
فانقل اليه كتابك

الحاكم خان الكور
القدس الشريف
وذكر في ميزان الاصول ان الحكماء قد
النص النوع اجمع ان يكون الحكماء قد

معلوم رمضان الزيادة
وجوب الصوم لكل من
الخص فحی فی الزيادة
ولا بد انما وان كان في
ذلك السبب الذي يثبت
في السبب بعد وجوب

اندر عين حجب البصيرة والتمسك
بالاول نحو عرش ذي الجلال
الجليل في نفس العمادة في
نفس زيادة في كسب الكسب
صلى الله عليه واله وسلم

علي كسبي
او بر نفس زياده است
و الجانيه في باب الصوم في من
العلم على انها وورد في قائلين انما
قضايا الجواز القول بانها
وورد في رواه

سورة الشورى الكثر من حرف وبلغ الحكم بكون الله ذو الجلال والإكرام في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

ۛ نظائر عم اعظمها فانها من مكره منتهى

[illegible][illegible][illegible]

عنه ما اذا لم يصير اما للفتوى في ذلك الزمان فله يجر تعظيمه بالاجماع ١٢ ان

سید و محمد الزینۃ والامیتہ والمرفضؑ کی

ولا يسقط البعض البعض بالتعارض لانه تعذر
وجه الرأي لما لم تجز الحاجة بينهم بالحديث
المرفوع فحل محل القياس واما التابعي فان
من احبهم في الفتوى يجوز تقليده عند بعض
مشايخنا رحمه الله خلافا لبعض

باب الاختصاص

اختلف الناس فمن ينعقد بهم الاجماع
قال بعضهم لا اجماع الا للصحابة وقال بعضهم
لا اجماع الا لاهل المدينة وقال بعضهم لا
اجماع الا لعزة النبي عليه السلام والصحيح عندنا
ان اجماع كل عصر من اهل العدل والتواضع

٩٥
 لا يسيطر البعض بالبعض بالتعارض لانه تعين
 وجه الرأي لما له من الحاجة بينهم بالحديث
 المرفوع فحل محل القياس وأما التابعي فان
 من أحبه في الفتوى يجوز تقليده عند بعض
 مشايخنا رحمهم الله خلافا لبعض
باب الإجماع
 اختلف الناس فمن يعتقد بهم الإجماع
 قال بعضهم لا إجماع الا للصحابة وقال بعضهم
 لا إجماع الا لاهل المدينة وقال بعضهم لا
 إجماع الا لعزة النبي عليه السلام والصحيح
 ان إجماع كل عصر من اهل العدة والاجتهاد

ولا يسهط البعض بالبعض بالتعارض لانه تعين
وجه الرأي لما له من الحاجة بينهم بالحديث
المرفوع فحل محل القياس وأما التابعي فان
من أحبه في الفتوى يجوز تقليده عند بعض
مشايخنا رحمهم الله خلافا لبعض
باب الإجماع
اختلف الناس فمن يعتقد بهم الإجماع
قال بعضهم لا إجماع إلا للصحابة وقال بعضهم
لا إجماع إلا لاهل المدينة وقال بعضهم لا
إجماع إلا لعزة النبي عليه السلام والصحيح عندنا
ان إجماع كل عصر من اهل العدة والاجتهاد

ولا يسهط البعض بالبعض بالتعارض لانه تعين
وجه الرأي لما له من الحاجة بينهم بالحديث
المرفوع فحل محل القياس وأما التابعي فان
من أحبه في الفتوى يجوز تقليده عند بعض
مشايخنا رحمهم الله خلافا لبعض
باب الإجماع
اختلف الناس فمن يعتقد بهم الإجماع
قال بعضهم لا إجماع إلا للصحابة وقال بعضهم
لا إجماع إلا لاهل المدينة وقال بعضهم لا
إجماع إلا لعزة النبي عليه السلام والصحيح
ان إجماع كل عصر من اهل العدة والاجتهاد

[illegible]

اجتمعوا في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
يكون اجبا على كل من موافق المخالف لا يبطل قوله
وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
في معنى نقل الحديث المتواتر وانما ينتقل اليها بالادلة
كان كقول السنة بالاحاد وهو يقين باصله
لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
العلم وكان مقفيا على القياس

العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
يكون اجبا على كل من موافق المخالف لا يبطل قوله
وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
في معنى نقل الحديث المتواتر وانما ينتقل اليها بالادلة
كان كقول السنة بالاحاد وهو يقين باصله
لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
العلم وكان مقفيا على القياس

العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
يكون اجبا على كل من موافق المخالف لا يبطل قوله
وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
في معنى نقل الحديث المتواتر وانما ينتقل اليها بالادلة
كان كقول السنة بالاحاد وهو يقين باصله
لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
العلم وكان مقفيا على القياس

المؤلف في هذه النسخة والحق وان سيرته في غيرهم وفاته سنة ثمان مئتين ومثلت وسبعين من الهجرة ١١٠٨
العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
يكون اجبا على كل من موافق المخالف لا يبطل قوله
وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
في معنى نقل الحديث المتواتر وانما ينتقل اليها بالادلة
كان كقول السنة بالاحاد وهو يقين باصله
لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
العلم وكان مقفيا على القياس

على الاصل ١٢٠٠ من قوله تعالى في كتابه العزيز...
هو صفة الصلوة والاعمال الصالحة...

١٠٨

باب القياس

وهو يشمل على بيان نفس القياس وشرطه
وتركيبه وحكمه ودفعه اما الاول فالقياس
هو التقدير لغة يقال قيس النعل بالنعل
اي قدره به واجعله نظيرا لآخره والفقهاء
في اخذوا حكم الفرع من الاصل سمو ذلك
قياسا لتقديرهم الفرع بالاصل في الحكم
والعلة واما شرطه فان لا يكون الاصل
مخصوصا بحكمة بنص اخر فيقول شهادة
خزمية وحده كان حكما ثبت بالنص ختصا
به كرامته وان لا يكون الاصل معدولا

القياس هو التقدير لغة يقال قيس النعل بالنعل اي قدره به واجعله نظيرا لآخره والفقهاء في اخذوا حكم الفرع من الاصل سمو ذلك قياسا لتقديرهم الفرع بالاصل في الحكم والعلة واما شرطه فان لا يكون الاصل مخصوصا بحكمة بنص اخر فيقول شهادة خزمية وحده كان حكما ثبت بالنص ختصا به كرامته وان لا يكون الاصل معدولا

وهو يشمل على بيان نفس القياس وشرطه وتركيبه وحكمه ودفعه اما الاول فالقياس هو التقدير لغة يقال قيس النعل بالنعل اي قدره به واجعله نظيرا لآخره والفقهاء في اخذوا حكم الفرع من الاصل سمو ذلك قياسا لتقديرهم الفرع بالاصل في الحكم والعلة واما شرطه فان لا يكون الاصل مخصوصا بحكمة بنص اخر فيقول شهادة خزمية وحده كان حكما ثبت بالنص ختصا به كرامته وان لا يكون الاصل معدولا

عن القياس كإيجاب الطهارة بالفقهه
في الصلوة وأن يتعدى الحكم الشرعي الثابت
بالنص تبعينه إلى فرع هو نظيره ولا ينصرف فيه
فلا يستقيم التعليل لإثبات إسم الخمس
لسائر الأشربة لأنه ليس بحكم شرعي ولا لصحة
ظهار الذي لكونه تغييرا للجرمة المناهية
بالكفارة في الأصل إلى طلاقها في الفرع عن
الغاية ولا لتعدية الحكم من الناسي في الفطر
إلى المكروه والخاطي لأن عذرهما دون عذره
فكان تعديته إلى ما ليس بنظر ولا بشرط
الإيمان في رتبة كفارة اليمين والظهار

في مصرف الصدقة لأنه تعدية الى مافيه نص بتغييره والشرط الرابع ان يبقى حكمه الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان تغيير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما ابطناه في المروع وانما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا سواء بسواء لان استثناء حالة التساوي دل على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة وصار التغيير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصرف الصدقة لأنه تعدية الى مافيه نص بتغييره والشرط الرابع ان يبقى حكمه الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان تغيير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما ابطناه في المروع وانما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا سواء بسواء لان استثناء حالة التساوي دل على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة وصار التغيير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

وفي مصرف الصدقة لأنه تعدية الى مافيه نص بتغييره والشرط الرابع ان يبقى حكمه الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان تغيير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما ابطناه في المروع وانما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا سواء بسواء لان استثناء حالة التساوي دل على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة وصار التغيير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصرف الصدقة لأنه تعدية الى مافيه نص بتغييره والشرط الرابع ان يبقى حكمه الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان تغيير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما ابطناه في المروع وانما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا سواء بسواء لان استثناء حالة التساوي دل على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة وصار التغيير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصرف الصدقة لأنه تعدية الى مافيه نص بتغييره والشرط الرابع ان يبقى حكمه الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان تغيير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما ابطناه في المروع وانما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا سواء بسواء لان استثناء حالة التساوي دل على عموم صدره في الاخوة الا في الكسوة وصار التغيير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثره في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا علة باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقد مناعا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

ان العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثره في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا علة باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقد مناعا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتغرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغرى ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتغرف بظهور اثره في موضع
 عن طعاطى محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا علة باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذى هو القياس الحفى اذا قوى اثره وقد مناعا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذى ظهر اثره وخفى فسادها لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثانى

فمن تلاية السجدة في صلاته أنه يركع بها قياسا
 لان النص قد ورد به قال الله تعالى وخزرا كعلا
 اناب وفي الاستحسان لا يجزيه لان الشرع امرنا
 بالسجود والركوع خلافه كسجود الصلوة هذا
 انما هو فاما وجه القياس فجاء محض لكن القياس
 اولى بانزله الباطن بكيانه ان السجود عند التلاوة
 لم تشترق قرينة مقصودة حتى لا يلزم بالنزول واما
 المقصود فمجرد ما يصل تواضعا والركوع في الصلوة
 يعمل هذا العمل بخلاف تسجود الصلوة والركوع في
 غيرها فصاير اكثر الخفي مع الفساد الظاهر اولى من
 اكثر الظاهر مع الفساد الخفي وهذا قسم عز وجل

والله اعلم بالصواب
 انما هو فاما وجه القياس فجاء محض لكن القياس
 اولى بانزله الباطن بكيانه ان السجود عند التلاوة
 لم تشترق قرينة مقصودة حتى لا يلزم بالنزول واما
 المقصود فمجرد ما يصل تواضعا والركوع في الصلوة
 يعمل هذا العمل بخلاف تسجود الصلوة والركوع في
 غيرها فصاير اكثر الخفي مع الفساد الظاهر اولى من
 اكثر الظاهر مع الفساد الخفي وهذا قسم عز وجل

فمن تلاية السجدة في صلاته أنه يركع بها قياسا لان النص قد ورد به قال الله تعالى وخزرا كعلا اناب وفي الاستحسان لا يجزيه لان الشرع امرنا بالسجود والركوع خلافه كسجود الصلوة هذا انما هو فاما وجه القياس فجاء محض لكن القياس اولى بانزله الباطن بكيانه ان السجود عند التلاوة لم تشترق قرينة مقصودة حتى لا يلزم بالنزول واما المقصود فمجرد ما يصل تواضعا والركوع في الصلوة يعمل هذا العمل بخلاف تسجود الصلوة والركوع في غيرها فصاير اكثر الخفي مع الفساد الظاهر اولى من اكثر الظاهر مع الفساد الخفي وهذا قسم عز وجل

فمن تلاية السجدة في صلاته أنه يركع بها قياسا لان النص قد ورد به قال الله تعالى وخزرا كعلا اناب وفي الاستحسان لا يجزيه لان الشرع امرنا بالسجود والركوع خلافه كسجود الصلوة هذا انما هو فاما وجه القياس فجاء محض لكن القياس اولى بانزله الباطن بكيانه ان السجود عند التلاوة لم تشترق قرينة مقصودة حتى لا يلزم بالنزول واما المقصود فمجرد ما يصل تواضعا والركوع في الصلوة يعمل هذا العمل بخلاف تسجود الصلوة والركوع في غيرها فصاير اكثر الخفي مع الفساد الظاهر اولى من اكثر الظاهر مع الفساد الخفي وهذا قسم عز وجل

على ما قيل لا يشترط العلم بالشيء
 في قياسه بل العلم بالقياس
 لا العلم بالشيء المقاس عليه
 لان القياس في الحقيقة لا يشترط العلم
 بالشيء المقاس عليه بل العلم بالقياس
 لا العلم بالشيء المقاس عليه
 لان القياس في الحقيقة لا يشترط العلم
 بالشيء المقاس عليه بل العلم بالقياس
 لا العلم بالشيء المقاس عليه

ليكن من باب خصوص العلة لان الوصف
 لم يجعل علة في مقابلة النقص والاجتماع والضرورة
 لان في الضرورة اجتماعا والاجتماع مثل الكتاب
 والسنية وكذا اذا عارضته استحسان اوجب
 عدمه فصار عدم الحكم لعدم العلة لا مانع
 مع قيام العلة وكذا نقول في سائر العلة المؤثرة
 وبيان ذلك في قولنا في الصائم اذا صب الماء في
 خلقه انه يفسد صومه كفوات ركن الصوم
 ولزم عليه الناسي فين اجاز خصوص العمل
 قال امتنع حكم هذا التعليل ثمة مانع وهو لا يشترط
 وقولنا نحن انعدم لعدم هذه العلة لان فعل

الوصف في مقابلة النقص والاجتماع والضرورة
 لان في الضرورة اجتماعا والاجتماع مثل الكتاب
 والسنية وكذا اذا عارضته استحسان اوجب
 عدمه فصار عدم الحكم لعدم العلة لا مانع
 مع قيام العلة وكذا نقول في سائر العلة المؤثرة
 وبيان ذلك في قولنا في الصائم اذا صب الماء في
 خلقه انه يفسد صومه كفوات ركن الصوم
 ولزم عليه الناسي فين اجاز خصوص العمل
 قال امتنع حكم هذا التعليل ثمة مانع وهو لا يشترط
 وقولنا نحن انعدم لعدم هذه العلة لان فعل

الوصف في مقابلة النقص والاجتماع والضرورة
 لان في الضرورة اجتماعا والاجتماع مثل الكتاب
 والسنية وكذا اذا عارضته استحسان اوجب
 عدمه فصار عدم الحكم لعدم العلة لا مانع
 مع قيام العلة وكذا نقول في سائر العلة المؤثرة
 وبيان ذلك في قولنا في الصائم اذا صب الماء في
 خلقه انه يفسد صومه كفوات ركن الصوم
 ولزم عليه الناسي فين اجاز خصوص العمل
 قال امتنع حكم هذا التعليل ثمة مانع وهو لا يشترط
 وقولنا نحن انعدم لعدم هذه العلة لان فعل

الوصف في مقابلة النقص والاجتماع والضرورة
 لان في الضرورة اجتماعا والاجتماع مثل الكتاب
 والسنية وكذا اذا عارضته استحسان اوجب
 عدمه فصار عدم الحكم لعدم العلة لا مانع
 مع قيام العلة وكذا نقول في سائر العلة المؤثرة
 وبيان ذلك في قولنا في الصائم اذا صب الماء في
 خلقه انه يفسد صومه كفوات ركن الصوم
 ولزم عليه الناسي فين اجاز خصوص العمل
 قال امتنع حكم هذا التعليل ثمة مانع وهو لا يشترط
 وقولنا نحن انعدم لعدم هذه العلة لان فعل

هذا القياس على الناسي
 لعدم العلم به

ان دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية
بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان
دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا
لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في
المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق
التعليل فلا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل
حكم سوى التعدي فانه قيل التعليل بما لا يتعدى
يقيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا
يجعل يترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى
لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية
واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

فان العلة لا تقتضي تعدية بل يقتضي دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدي فانه قيل التعليل بما لا يتعدى يقيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يجعل يترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

فان العلة لا تقتضي تعدية بل يقتضي دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدي فانه قيل التعليل بما لا يتعدى يقيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يجعل يترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

فان العلة لا تقتضي تعدية بل يقتضي دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدي فانه قيل التعليل بما لا يتعدى يقيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يجعل يترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

فان العلة لا تقتضي تعدية بل يقتضي دلالة كون الوصف علة لا تقتضي تعدية بل يعرف ذلك بمعنى في الوصف وجه قولنا ان دليل الشرع لا بد وان يوجب علما وعملا وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب عملا في المنصوص عليه لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدي فانه قيل التعليل بما لا يتعدى يقيد اختصاص حكم النص به قلنا هذا يجعل يترك التعليل محال ان التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فبطل هذه الفاشية واما دعيه فنقول العلة قسمان طردية ومؤثرة

[illegible]

الى الوصف واما فساد الوضع فمثل تعليكم
لا يجاب الفرقة بالسلام احد الزوجين لا بقاء
النكاح مع احدنا فانه فاسد في الوضع
لان الاسلام لا يصلح قاطعة للحق والردة
لا تصلح عفو واما المناقضة فمثل قولهم في
الوضوء والتيمم اهما طهارتان فكيف افرقتا
في النية قلنا هذا ينتقض بغسل الثوب والبدن
عن النجاسة فيصير الى بيان وجه المسئلة وهو
الوضوء طهرين حكى لانه لا يعقل في الحل نجاسة
فكان كالتيمة بشرط النية ليتحقق التعبد فلهذا
الوجه يلجى اصحاب الطرد الى القول بالتأثير

١٠٩٠ ١٠٨٩ ١٠٨٨ ١٠٨٧ ١٠٨٦ ١٠٨٥ ١٠٨٤ ١٠٨٣ ١٠٨٢ ١٠٨١ ١٠٨٠ ١٠٧٩ ١٠٧٨ ١٠٧٧ ١٠٧٦ ١٠٧٥ ١٠٧٤ ١٠٧٣ ١٠٧٢ ١٠٧١ ١٠٧٠ ١٠٦٩ ١٠٦٨ ١٠٦٧ ١٠٦٦ ١٠٦٥ ١٠٦٤ ١٠٦٣ ١٠٦٢ ١٠٦١ ١٠٦٠ ١٠٥٩ ١٠٥٨ ١٠٥٧ ١٠٥٦ ١٠٥٥ ١٠٥٤ ١٠٥٣ ١٠٥٢ ١٠٥١ ١٠٥٠ ١٠٤٩ ١٠٤٨ ١٠٤٧ ١٠٤٦ ١٠٤٥ ١٠٤٤ ١٠٤٣ ١٠٤٢ ١٠٤١ ١٠٤٠ ١٠٣٩ ١٠٣٨ ١٠٣٧ ١٠٣٦ ١٠٣٥ ١٠٣٤ ١٠٣٣ ١٠٣٢ ١٠٣١ ١٠٣٠ ١٠٢٩ ١٠٢٨ ١٠٢٧ ١٠٢٦ ١٠٢٥ ١٠٢٤ ١٠٢٣ ١٠٢٢ ١٠٢١ ١٠٢٠ ١٠١٩ ١٠١٨ ١٠١٧ ١٠١٦ ١٠١٥ ١٠١٤ ١٠١٣ ١٠١٢ ١٠١١ ١٠١٠ ١٠٠٩ ١٠٠٨ ١٠٠٧ ١٠٠٦ ١٠٠٥ ١٠٠٤ ١٠٠٣ ١٠٠٢ ١٠٠١ ١٠٠٠ ٩٩٩ ٩٩٨ ٩٩٧ ٩٩٦ ٩٩٥ ٩٩٤ ٩٩٣ ٩٩٢ ٩٩١ ٩٩٠ ٩٨٩ ٩٨٨ ٩٨٧ ٩٨٦ ٩٨٥ ٩٨٤ ٩٨٣ ٩٨٢ ٩٨١ ٩٨٠ ٩٧٩ ٩٧٨ ٩٧٧ ٩٧٦ ٩٧٥ ٩٧٤ ٩٧٣ ٩٧٢ ٩٧١ ٩٧٠ ٩٦٩ ٩٦٨ ٩٦٧ ٩٦٦ ٩٦٥ ٩٦٤ ٩٦٣ ٩٦٢ ٩٦١ ٩٦٠ ٩٥٩ ٩٥٨ ٩٥٧ ٩٥٦ ٩٥٥ ٩٥٤ ٩٥٣ ٩٥٢ ٩٥١ ٩٥٠ ٩٤٩ ٩٤٨ ٩٤٧ ٩٤٦ ٩٤٥ ٩٤٤ ٩٤٣ ٩٤٢ ٩٤١ ٩٤٠ ٩٣٩ ٩٣٨ ٩٣٧ ٩٣٦ ٩٣٥ ٩٣٤ ٩٣٣ ٩٣٢ ٩٣١ ٩٣٠ ٩٢٩ ٩٢٨ ٩٢٧ ٩٢٦ ٩٢٥ ٩٢٤ ٩٢٣ ٩٢٢ ٩٢١ ٩٢٠ ٩١٩ ٩١٨ ٩١٧ ٩١٦ ٩١٥ ٩١٤ ٩١٣ ٩١٢ ٩١١ ٩١٠ ٩٠٩ ٩٠٨ ٩٠٧ ٩٠٦ ٩٠٥ ٩٠٤ ٩٠٣ ٩٠٢ ٩٠١ ٩٠٠ ٨٩٩ ٨٩٨ ٨٩٧ ٨٩٦ ٨٩٥ ٨٩٤ ٨٩٣ ٨٩٢ ٨٩١ ٨٩٠ ٨٨٩ ٨٨٨ ٨٨٧ ٨٨٦ ٨٨٥ ٨٨٤ ٨٨٣ ٨٨٢ ٨٨١ ٨٨٠ ٨٧٩ ٨٧٨ ٨٧٧ ٨٧٦ ٨٧٥ ٨٧٤ ٨٧٣ ٨٧٢ ٨٧١ ٨٧٠ ٨٦٩ ٨٦٨ ٨٦٧ ٨٦٦ ٨٦٥ ٨٦٤ ٨٦٣ ٨٦٢ ٨٦١ ٨٦٠ ٨٥٩ ٨٥٨ ٨٥٧ ٨٥٦ ٨٥٥ ٨٥٤ ٨٥٣ ٨٥٢ ٨٥١ ٨٥٠ ٨٤٩ ٨٤٨ ٨٤٧ ٨٤٦ ٨٤٥ ٨٤٤ ٨٤٣ ٨٤٢ ٨٤١ ٨٤٠ ٨٣٩ ٨٣٨ ٨٣٧ ٨٣٦ ٨٣٥ ٨٣٤ ٨٣٣ ٨٣٢ ٨٣١ ٨٣٠ ٨٢٩ ٨٢٨ ٨٢٧ ٨٢٦ ٨٢٥ ٨٢٤ ٨٢٣ ٨٢٢ ٨٢١ ٨٢٠ ٨١٩ ٨١٨ ٨١٧ ٨١٦ ٨١٥ ٨١٤ ٨١٣ ٨١٢ ٨١١ ٨١٠ ٨٠٩ ٨٠٨ ٨٠٧ ٨٠٦ ٨٠٥ ٨٠٤ ٨٠٣ ٨٠٢ ٨٠١ ٨٠٠ ٧٩٩ ٧٩٨ ٧٩٧ ٧٩٦ ٧٩٥ ٧٩٤ ٧٩٣ ٧٩٢ ٧٩١ ٧٩٠ ٧٨٩ ٧٨٨ ٧٨٧ ٧٨٦ ٧٨٥ ٧٨٤ ٧٨٣ ٧٨٢ ٧٨١ ٧٨٠ ٧٧٩ ٧٧٨ ٧٧٧ ٧٧٦ ٧٧٥ ٧٧٤ ٧٧٣ ٧٧٢ ٧٧١ ٧٧٠ ٧٦٩ ٧٦٨ ٧٦٧ ٧٦٦ ٧٦٥ ٧٦٤ ٧٦٣ ٧٦٢ ٧٦١ ٧٦٠ ٧٥٩ ٧٥٨ ٧٥٧ ٧٥٦ ٧٥٥ ٧٥٤ ٧٥٣ ٧٥٢ ٧٥١ ٧٥٠ ٧٤٩ ٧٤٨ ٧٤٧ ٧٤٦ ٧٤٥ ٧٤٤ ٧٤٣ ٧٤٢ ٧٤١ ٧٤٠ ٧٣٩ ٧٣٨ ٧٣٧ ٧٣٦ ٧٣٥ ٧٣٤ ٧٣٣ ٧٣٢ ٧٣١ ٧٣٠ ٧٢٩ ٧٢٨ ٧٢٧ ٧٢٦ ٧٢٥ ٧٢٤ ٧٢٣ ٧٢٢ ٧٢١ ٧٢٠ ٧١٩ ٧١٨ ٧١٧ ٧١٦ ٧١٥ ٧١٤ ٧١٣ ٧١٢ ٧١١ ٧١٠ ٧٠٩ ٧٠٨ ٧٠٧ ٧٠٦ ٧٠٥ ٧٠٤ ٧٠٣ ٧٠٢ ٧٠١ ٧٠٠ ٦٩٩ ٦٩٨ ٦٩٧ ٦٩٦ ٦٩٥ ٦٩٤ ٦٩٣ ٦٩٢ ٦٩١ ٦٩٠ ٦٨٩ ٦٨٨ ٦٨٧ ٦٨٦ ٦٨٥ ٦٨٤ ٦٨٣ ٦٨٢ ٦٨١ ٦٨٠ ٦٧٩ ٦٧٨ ٦٧٧ ٦٧٦ ٦٧٥ ٦٧٤ ٦٧٣ ٦٧٢ ٦٧١ ٦٧٠ ٦٦٩ ٦٦٨ ٦٦٧ ٦٦٦ ٦٦٥ ٦٦٤ ٦٦٣ ٦٦٢ ٦٦١ ٦٦٠ ٦٥٩ ٦٥٨ ٦٥٧ ٦٥٦ ٦٥٥ ٦٥٤ ٦٥٣ ٦٥٢ ٦٥١ ٦٥٠ ٦٤٩ ٦٤٨ ٦٤٧ ٦٤٦ ٦٤٥ ٦٤٤ ٦٤٣ ٦٤٢ ٦٤١ ٦٤٠ ٦٣٩ ٦٣٨ ٦٣٧ ٦٣٦ ٦٣٥ ٦٣٤ ٦٣٣ ٦٣٢ ٦٣١ ٦٣٠ ٦٢٩ ٦٢٨ ٦٢٧ ٦٢٦ ٦٢٥ ٦٢٤ ٦٢٣ ٦٢٢ ٦٢١ ٦٢٠ ٦١٩ ٦١٨ ٦١٧ ٦١٦ ٦١٥ ٦١٤ ٦١٣ ٦١٢ ٦١١ ٦١٠ ٦٠٩ ٦٠٨ ٦٠٧ ٦٠٦ ٦٠٥ ٦٠٤ ٦٠٣ ٦٠٢ ٦٠١ ٦٠٠ ٥٩٩ ٥٩٨ ٥٩٧ ٥٩٦ ٥٩٥ ٥٩٤ ٥٩٣ ٥٩٢ ٥٩١ ٥٩٠ ٥٨٩ ٥٨٨ ٥٨٧ ٥٨٦ ٥٨٥ ٥٨٤ ٥٨٣ ٥٨٢ ٥٨١ ٥٨٠ ٥٧٩ ٥٧٨ ٥٧٧ ٥٧٦ ٥٧٥ ٥٧٤ ٥٧٣ ٥٧٢ ٥٧١ ٥٧٠ ٥٦٩ ٥٦٨ ٥٦٧ ٥٦٦ ٥٦٥ ٥٦٤ ٥٦٣ ٥٦٢ ٥٦١ ٥٦٠ ٥٥٩ ٥٥٨ ٥٥٧ ٥٥٦ ٥٥٥ ٥٥٤ ٥٥٣ ٥٥٢ ٥٥١ ٥٥٠ ٥٤٩ ٥٤٨ ٥٤٧ ٥٤٦ ٥٤٥ ٥٤٤ ٥٤٣ ٥٤٢ ٥٤١ ٥٤٠ ٥٣٩ ٥٣٨ ٥٣٧ ٥٣٦ ٥٣٥ ٥٣٤ ٥٣٣ ٥

[illegible]

فلا يتأدى الابتغين النية كصوم القضاء فقلنا
لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد تقلب
العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
كالوضوء فيقال له لما كان كذلك وجب ان
يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء
وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
اخر ذهبت المناقضة وكان المقصود من الكلام
معينة ولا استواء فختلف في المعنى ثبوت من

فاسد است

المحيط واليابس

چند سوالات پر مشتمل ہے۔

3

وَسَقُوطُ مَنْ وَجْهٍ عَلَى التَّضَادِّ وَذَلِكَ مَبْطُلٌ لِلْقِيَاسِ
وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ الْخَاصَّةُ فَنُوعَانِ أَحَدُهُمَا
فِي حُكْمِ الْفَرْعِ وَهُوَ صَحِيحٌ وَالثَّانِي فِي عِلَّةِ الْأَصْلِ
وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِعَدَمِ حُكْمِهِ وَلَفْسَادُهُ لَوْ أَنَّ بَعْضَ
لَا أَنَّهُ لَا اتِّصَالَ لَهُ بِمَوْضِعِ الزَّعَامِ الْأَمِنْ حَيْثُ
تِلْكَ الْعِلَّةُ فِيهِ وَعَدَمُ الْعِلَّةِ لَا يُوجِبُ عَدَمَ الْحُكْمِ
وَكُلُّ كَلَامٍ صَحِيحٍ فِي الْأَصْلِ يَدْكُرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَفَارِقَةِ
فَإِذْ كَرِهَ عَلَى سَبِيلِ الْمُسَانَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي اعْتِنَاقِ
الرَّاهِنِ أَنَّهُ تَصَرُّفٌ يُلَاقِي حَقَّ الْمُرْتَهِنِ بِالْإِبْطَالِ
فَكَانَ مُرَدُّهُ كَالْبَيْعِ فَقَالُوا لَيْسَ هَذَا كَالْبَيْعِ
لَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْفُسْخَ بِخِلَافِ الْعِنَقِ وَالْوَجْهُ فِيهِ

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفتح
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشياء
 لان الاشياء معني في الجملة مضافا الى كان اول

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفتح
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشياء
 لان الاشياء معني في الجملة مضافا الى كان اول

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفتح
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشياء
 لان الاشياء معني في الجملة مضافا الى كان اول

والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشياء

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفتح
 وانت في الفرع تبطل اصلا مما لا يحتمل الفسخ
 فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشلين على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشياء
 لان الاشياء معني في الجملة مضافا الى كان اول

[illegible]

ایں ہجرت کے بعد ان کی حالت یہ تھی کہ وہ اپنے گھر میں آئے اور اپنی زندگی کو دوبارہ شروع کیا۔

حاشية متعلقة صفح ٨٣

قوله وجب خصوصاً فيه بحث لأن الجان إنما يعتبر بالنسبة إلى المعنى
 بالنسبة إلى الظن والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان تقرير
 لا تغيير من الاحتمال إلى القطع قلب المراد من التغيير ليس صورة التغيير بل
 وجه تحقق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد التغيير كان هو القاطن
 به والتغيير من القطع إلى الاحتمال كذلك لأن معنى القطع انتفاء وجه العلم
 بالكلية والشك من كونه يتطرق لاحتمال البتة من جهة عدم فيه
 لا محالة فكان تغييراً فاما التغيير من الاحتمال إلى القطع فليس كذلك لأن
 موجب الكلام لا كمال ثابتاً ظاهر مع احتمال عدم الذي هو خلاف
 الأصل فيه كان إذا الاحتمال عند تحقيقاً وتأكيداً التغيير لا زيادة
 ثبوت لا نقصه ١٢ في قوله فكان تغييراً من القطع إلى الاحتمال فالتغيير هو
 التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال نظاماً كما شرط في التعليق فاما
 ولا شرط فيه المقارنة دون الاتصال دللنا على أن التغيير لا يشترط فيه
 أن دليل الخصم يشبه الاستشاد ويشبه النسخ بصيغته فكلونه مشابهة استلزام
 شرط ويشبهه بالنسخ قلنا يجوز أن لا يكون متصل عملاً بالشبهين ١٣ يجمع لهما

قوله وجب خصوصاً فيه بحث لأن الجان إنما يعتبر بالنسبة إلى المعنى
 بالنسبة إلى الظن والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان تقرير
 لا تغيير من الاحتمال إلى القطع قلب المراد من التغيير ليس صورة التغيير بل
 وجه تحقق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد التغيير كان هو القاطن
 به والتغيير من القطع إلى الاحتمال كذلك لأن معنى القطع انتفاء وجه العلم
 بالكلية والشك من كونه يتطرق لاحتمال البتة من جهة عدم فيه
 لا محالة فكان تغييراً فاما التغيير من الاحتمال إلى القطع فليس كذلك لأن
 موجب الكلام لا كمال ثابتاً ظاهر مع احتمال عدم الذي هو خلاف
 الأصل فيه كان إذا الاحتمال عند تحقيقاً وتأكيداً التغيير لا زيادة
 ثبوت لا نقصه ١٢ في قوله فكان تغييراً من القطع إلى الاحتمال فالتغيير هو
 التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال نظاماً كما شرط في التعليق فاما
 ولا شرط فيه المقارنة دون الاتصال دللنا على أن التغيير لا يشترط فيه
 أن دليل الخصم يشبه الاستشاد ويشبه النسخ بصيغته فكلونه مشابهة استلزام
 شرط ويشبهه بالنسخ قلنا يجوز أن لا يكون متصل عملاً بالشبهين ١٣ يجمع لهما

حاشية متعلقة صفح ٩٣

قوله وجب خصوصاً فيه بحث لأن الجان إنما يعتبر بالنسبة إلى المعنى
 بالنسبة إلى الظن والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان تقرير
 لا تغيير من الاحتمال إلى القطع قلب المراد من التغيير ليس صورة التغيير بل
 وجه تحقق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد التغيير كان هو القاطن
 به والتغيير من القطع إلى الاحتمال كذلك لأن معنى القطع انتفاء وجه العلم
 بالكلية والشك من كونه يتطرق لاحتمال البتة من جهة عدم فيه
 لا محالة فكان تغييراً فاما التغيير من الاحتمال إلى القطع فليس كذلك لأن
 موجب الكلام لا كمال ثابتاً ظاهر مع احتمال عدم الذي هو خلاف
 الأصل فيه كان إذا الاحتمال عند تحقيقاً وتأكيداً التغيير لا زيادة
 ثبوت لا نقصه ١٢ في قوله فكان تغييراً من القطع إلى الاحتمال فالتغيير هو
 التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال نظاماً كما شرط في التعليق فاما
 ولا شرط فيه المقارنة دون الاتصال دللنا على أن التغيير لا يشترط فيه
 أن دليل الخصم يشبه الاستشاد ويشبه النسخ بصيغته فكلونه مشابهة استلزام
 شرط ويشبهه بالنسخ قلنا يجوز أن لا يكون متصل عملاً بالشبهين ١٣ يجمع لهما

حاشية متعلقة صفح ٩٢

قوله وجب الصرف للميم
 صدقة كما دل عليه قوله نعم انما الله
 الفقهاء ولا يصير المال صدقة
 والاداء وقتض الفقير والارشاد
 وذلك اي مسيرة المال منه
 بعد الاداء الى اسدقه وذلك لقول
 قبل الفقهاء وكما كان للمام
 بمعنى ان الواجب لاجل مسيرته
 ولكما لفقير لان الواجب قبل
 ليس صدقة وان كان مسيراً
 ان بين ان اللام وان كانت اللام
 لكن لا يدل ذلك على ان الواجب

قوله وجب الصرف للميم
 صدقة كما دل عليه قوله نعم انما الله
 الفقهاء ولا يصير المال صدقة
 والاداء وقتض الفقير والارشاد
 وذلك اي مسيرة المال منه
 بعد الاداء الى اسدقه وذلك لقول
 قبل الفقهاء وكما كان للمام
 بمعنى ان الواجب لاجل مسيرته
 ولكما لفقير لان الواجب قبل
 ليس صدقة وان كان مسيراً
 ان بين ان اللام وان كانت اللام
 لكن لا يدل ذلك على ان الواجب

وما يتعلق به الحكم المسجل
 من حيث الأصل
 قوله واذا تقاسم من ضرر بالرجوع
 من الترتيبين المتساويين بمعنى راجع الى الذات اولاد الاخر مال

حاشية متعلقة صفح ١٠٠ وا ١٠١ قوله لان الامر بانجاز
 لابق انه نعم لم يقتصر في انجاز مواعيدهم على مال الزكاة بل وجب لهم خمس الغنائم واجبت
 الكفارات صدقات الفطر والعشر لانهم فصاروا قلة لا غنياء او اوجسوا بهم
 الزكاة فلا يلزم منه جواز الاستبدال لاننا نقول هذه الامور ثبتت بالعوارض ليست باصول
 اصلية فربما لا يقع حرب في سنين فلا تحصل غنيمة وربما لا يكون في بلد او بلاد عرض عشرة
 وربما لا يقع اسباب الكفارات ولو وقعت لا يمكن اخذ الكفارات جبراً فمن وجبت عليه
 وكذلك صدقة الفطر فلا يحصل بها انجاز المواعيد على سبيل اليقين فاما الزكاة فامر اصلي
 لا يجزى بل من بلاد المسلمين عن اغنياء وجبت عليهم الزكاة وهي تؤخذ من ارباب الاموال جبراً
 لان يردوا بانفسهم فيصير محل الانجاز المواعيد فالتقليل لو احتاج الفقير الى شئ غير الزكاة
 يبيعها ويشترى ما يريد وايضاً البديل لا يدفع جميع حاجاته قلت قوله لو احتاج الفقير لتحقيق
 ما ذكرنا فان كلامنا اذا اخذ الشاة كان قابضاً حقه من حيث انها مال مطلق صالح لقضاء
 الحاجات لمن حيث انها شاة وقوله البديل لا يدفع جميع حاجاته قلنا مطلق المال صالح لدفع
 الحاجات من حيث ان كلامنا يدفع بالمال فطلق المال يكون دفعاً للحاجات من هذا الوجه ١٢
قوله بالاستبدال اي استبدال الشاة بالقيمة التي يتوسل بها الى الحاجات والغناء
 اسم الشاة حاصل الدليل ان الزكاة عبادة محضة وهي حق الله تعالى لا تدفع الى الفقراء ولا
 الوعد ولا خفاء في ان جميعهم مختلفة لا تدفع بنفس الشاة وانما تدفع بمطلق المادية فلما امر الله
 بالزكاة منهم من مال معين غير ذات المادعة ذلك على جواز الاستبدال والغناء اسم الشاة
 باذن صاحب الحق وهو الله تعالى لا بالتعليق وانما ذكر اسم الشاة ليكون معيار المقدار الواجب
 ان يباين في القيمة لكن يرد عليه ان وجوب الشاة لما كان لعبادة النفس وجاز الاستبدال بدلالة
 ما سبق قضاة كيف رجحوا الدلالة او الاقتصار على العبادة وايضا علم من قارض العبادة بالاقضاء
 وقد ذكر بعض اصحاب التحقيق من شرح اصول فخر الاسلام انه ما وجد نظير لمعارضته الاقتصار

فقد علم عند عدمه كان اوضح لصحته واذا
 تعارض ضربا ترجيح كان الرجحان بالذات
 احق منه بالحال لان الحال قائمة بالذات
 تابعة له والتبع لا يصلح مبطلا للاصل وعلى هذا
 قلنا في صوم رمضان انه يتأدى بنية قبل
 انتصاف النهار لا نهارا مكرنا واحد يتعلق بالفرقة
 فاذا وجدت في البعض دون البعض تعارض
 فرجحنا بالكثرة لانها من باب الوجود ولم ترجح بالفساد
 احتياطيا في باب العبادات لان ترجيح بمعنى في الحال
 ثم حيلة ما ثبت بالحجج التي ذكرها
 سابقا على باب القياس شيان الاحكام المشروعة

فقد علم عند عدمه كان اوضح لصحته واذا
 تعارض ضربا ترجيح كان الرجحان بالذات
 احق منه بالحال لان الحال قائمة بالذات
 تابعة له والتبع لا يصلح مبطلا للاصل وعلى هذا
 قلنا في صوم رمضان انه يتأدى بنية قبل
 انتصاف النهار لا نهارا مكرنا واحد يتعلق بالفرقة
 فاذا وجدت في البعض دون البعض تعارض
 فرجحنا بالكثرة لانها من باب الوجود ولم ترجح بالفساد
 احتياطيا في باب العبادات لان ترجيح بمعنى في الحال
 ثم حيلة ما ثبت بالحجج التي ذكرها
 سابقا على باب القياس شيان الاحكام المشروعة

وانما قيل سابقا على باب القياس لان هذه الاشياء لا تثبت باقيا عند المفسر وعادة المتأخرين على ما مضى من غير علم ومثبتات

الذات والوجود والفساد راجعا الى الحال فكان الاول اولى لان الذات اصل والحال تبع وجبته في شرح التفسير الى الاصل كذا في شرح الامام
 في باب الوجود والفساد راجعا الى الحال فكان الاول اولى لان الذات اصل والحال تبع وجبته في شرح التفسير الى الاصل كذا في شرح الامام
 في باب الوجود والفساد راجعا الى الحال فكان الاول اولى لان الذات اصل والحال تبع وجبته في شرح التفسير الى الاصل كذا في شرح الامام

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

والله اعلم بالصواب والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال

وإنما يصح التعليل للقياس بعد معرفة هذه
الكلمة فالحقناها بهذا الباب لتكون وسيلة
اليه بعد احكام طرق التعليل أمّا الاحكام
فانواع الربح حقا لله ثم خالصة وما اجتمع
فيه حقان وحق الله ثم فيه غالب كحق القذف
ومما اجتمع فيه وحق العبد فيه غالب كالقصاص
وحق الله ثم ثمانية انواع عبادات خالصة
كالامان والصلوة والزكاة ونحوها وعقوبات
كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة وتسميات
اجزئية وذلك مثل حرمان الميراث بالقتل
وحقن دائرة بين الامرين وهي الكفاية

والله اعلم بالصواب والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال

والله اعلم بالصواب والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال والقياس على ما في الكتاب والسنن والاعمال

اصبفت الى السبب صار للسبب حكم العلة
وذلك مثل قود الدابة وسوقها هو سبب
لما يتلف بها لكنه في معنى العلة فاما اليمين
بالله تعالى فهي سبب للكفارة فجازا وكذلك
تعليق الطلاق والعتاق بالشروط لان ادنى
درجات السبب ان يكون طريقا واليمين
تعد للبر وذلك قط لا تكون طريقا للكفارة
ولا للجزاء لكنه يحتمل ان يؤهل اليه فيسبب
سببا مجازا وهذا عندنا وعند الشافعي وجعله
سببا بمعنى العلة وعندنا لهذا المجاز شبهة
الحقيقة حكما خلافا لزمه مرجح وينبئ ذلك

معامرضاهذه الشبهة السابقة عليه واما
العلة فهي في الشريعة عبارة عما يضاف
اليه وجوب الحكم ابتداء وذلك مثل البيع
للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص وليس
من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم
بل الواجب اقترانها معا وذلك كالاستطاعة
مع الفعل عندنا فاذا تراخى الحكم لماغ كافي
البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار كان علة اسماء
ومعنى احكامها ودلالة كونه علة لاسباب المانع
اذ انزال وجب الحكم به من الاصل حتى يستحقه
المشتري بزوايدة وكذلك عقد الاجارة علة
للعقد على ما يكون له اثر في الحكم شرعا ومن العلة حكما ما ثبت به الحكم من غير تراخ فاعبر بذا في البيع البتات فانه علة للملك لتمامه وحكمه

في الحقيقة ان العلة هي التي توجب الحكم ابتداء وذلك مثل البيع للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص وليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم بل الواجب اقترانها معا وذلك كالاستطاعة مع الفعل عندنا فاذا تراخى الحكم لماغ كافي البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار كان علة اسماء ومعنى احكامها ودلالة كونه علة لاسباب المانع اذ انزال وجب الحكم به من الاصل حتى يستحقه المشتري بزوايدة وكذلك عقد الاجارة علة للعقد على ما يكون له اثر في الحكم شرعا ومن العلة حكما ما ثبت به الحكم من غير تراخ فاعبر بذا في البيع البتات فانه علة للملك لتمامه وحكمه

في الحقيقة ان العلة هي التي توجب الحكم ابتداء وذلك مثل البيع للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص وليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم بل الواجب اقترانها معا وذلك كالاستطاعة مع الفعل عندنا فاذا تراخى الحكم لماغ كافي البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار كان علة اسماء ومعنى احكامها ودلالة كونه علة لاسباب المانع اذ انزال وجب الحكم به من الاصل حتى يستحقه المشتري بزوايدة وكذلك عقد الاجارة علة للعقد على ما يكون له اثر في الحكم شرعا ومن العلة حكما ما ثبت به الحكم من غير تراخ فاعبر بذا في البيع البتات فانه علة للملك لتمامه وحكمه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الحكم الذي هو المقبول في كل ما ذكرنا من النكاح والطلاق والنفقة والوصية والعتق والحرية والملك والدين والطلاق والنفقة والوصية والعتق والحرية والملك والدين والطلاق والنفقة والوصية والعتق والحرية والملك والدين

العلل وكان هذا الشبهة غالبة لان النكاح
والنماء وصف ومن حكمه انه لا يظهر وجوب
الزكوة في اول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا
من البيوع ولما اشبهه العلل وكان ذلك اصلا
كان الوجوب ثابتا من الاصل في التقدير حتى
صح التعجيل لكنه يصير زكوة بعد الحول و
كن لك مرض الموت علة لتغير الاحكام اسما
ومعنى الا ان حكمه يثبت به بوصف الاتصال
بالموت فاشبهه الانسحاب من هذا الوجه وهو
علة في الحقيقة وهذا الشبهة بالعلل من النكاح
وكذلك شراء القريب علة للعتق لكن بواسطة

العلل وكان هذا الشبهة غالبة لان النكاح والنماء وصف ومن حكمه انه لا يظهر وجوب الزكوة في اول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من البيوع ولما اشبهه العلل وكان ذلك اصلا كان الوجوب ثابتا من الاصل في التقدير حتى صح التعجيل لكنه يصير زكوة بعد الحول وكن لك مرض الموت علة لتغير الاحكام اسما ومعنى الا ان حكمه يثبت به بوصف الاتصال بالموت فاشبهه الانسحاب من هذا الوجه وهو علة في الحقيقة وهذا الشبهة بالعلل من النكاح وكذلك شراء القريب علة للعتق لكن بواسطة

هذا هو الحكم الذي هو المقبول في كل ما ذكرنا من النكاح والطلاق والنفقة والوصية والعتق والحرية والملك والدين والطلاق والنفقة والوصية والعتق والحرية والملك والدين

هذا هو الحكم الذي هو المقبول في كل ما ذكرنا من النكاح والطلاق والنفقة والوصية والعتق والحرية والملك والدين

تفسير اضافته الى المجلد ١٢
 في قوله تعالى من علم ذلك الذي في
 السبب الاول هو السبب
 الثاني هو السبب
 الثالث هو السبب
 الرابع هو السبب
 الخامس هو السبب
 السادس هو السبب
 السابع هو السبب
 الثامن هو السبب
 التاسع هو السبب
 العاشر هو السبب
 الحادي عشر هو السبب
 الثاني عشر هو السبب
 الثالث عشر هو السبب
 الرابع عشر هو السبب
 الخامس عشر هو السبب
 السادس عشر هو السبب
 السابع عشر هو السبب
 الثامن عشر هو السبب
 التاسع عشر هو السبب
 العشرون هو السبب

هي من موجب الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالرعي واذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان لهما وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان الربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معنى فان المؤثر هي المشقة لكن السبب اقيم
 مقامها تيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

تفسير اضافته الى المجلد ١٢
 في قوله تعالى من علم ذلك الذي في
 السبب الاول هو السبب
 الثاني هو السبب
 الثالث هو السبب
 الرابع هو السبب
 الخامس هو السبب
 السادس هو السبب
 السابع هو السبب
 الثامن هو السبب
 التاسع هو السبب
 العاشر هو السبب
 الحادي عشر هو السبب
 الثاني عشر هو السبب
 الثالث عشر هو السبب
 الرابع عشر هو السبب
 الخامس عشر هو السبب
 السادس عشر هو السبب
 السابع عشر هو السبب
 الثامن عشر هو السبب
 التاسع عشر هو السبب
 العشرون هو السبب

تفسير اضافته الى المجلد ١٢
 في قوله تعالى من علم ذلك الذي في
 السبب الاول هو السبب
 الثاني هو السبب
 الثالث هو السبب
 الرابع هو السبب
 الخامس هو السبب
 السادس هو السبب
 السابع هو السبب
 الثامن هو السبب
 التاسع هو السبب
 العاشر هو السبب
 الحادي عشر هو السبب
 الثاني عشر هو السبب
 الثالث عشر هو السبب
 الرابع عشر هو السبب
 الخامس عشر هو السبب
 السادس عشر هو السبب
 السابع عشر هو السبب
 الثامن عشر هو السبب
 التاسع عشر هو السبب
 العشرون هو السبب

على ايقاع خاضعة وجوه الحكم الذي في هذا انك لا تعلم انك في هذه الصورة ١٢

في السفر والمرض والثاني اقامة الدليل مقام
المدلول كما في الخبر عن المحبة اقيم مقام المحبة
في قوله ان احببني فانت طالق وكما في الطهر
اقيم مقام الحاجة في اباحة الطلاق واما الشرط
فهو في الشريعة عبارة عما يضاف اليه الحكم
وجودا عندية لا وجوبية فالطلاق المعلق بدخول
الدار يوجد بقوله انت طالق عند دخول الدار
لا به وقد يقام الشرط مقام العلة كحفر البئر
في الطريق هو شرط في الحقيقة لان الثقل حلقه
السيقوط والمشئ سبب محض لكن الارض كانت
مسكة مانعة عمل الثقل فصارت الحفرة إزالة

[illegible]

في الحقيقة وله حكم السبب لما انه سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو شكك محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثية بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بمسيرة
 وسيرة ثم اصابته شبة بالضمنه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرط
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى فخرجه السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهل

في الحقيقة وله حكم السبب لما انه سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو شكك محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثية بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بمسيرة
 وسيرة ثم اصابته شبة بالضمنه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرط
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى فخرجه السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهل

في الحقيقة وله حكم السبب لما انه سبق الابق
 الذي هو علة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو شكك محض لانه قد اعترض عليه
 ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثية بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بمسيرة
 وسيرة ثم اصابته شبة بالضمنه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرط
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم

التلف مضافا اليه بخلاف السقوط في البير
 لانه لا اختيار له في السقوط حتى لو اسقط
 نفسه ههنا دمه واما العلامة فيها يعرف الوجود
 من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود وقد يسمى
 العلامة شرطا وذلك مثل الاحصان في باب
 الزنا فانه اذا ثبت كان معرفا للحكم الزنا فاما ان
 يوجد الزنا بصورة ويتوقف انعقاده على
 على وجود الاحصان فلا وهذا لم يضمن
 شهود الاحصان اذا رجعوا جملتهم

فصل

اختلف الناس في العقل اهو من العلل الموجبة

على الشرط من الالفاظ في اللفظ
 عن شرط من الالفاظ في اللفظ
 على الشرط من الالفاظ في اللفظ
 على الشرط من الالفاظ في اللفظ

وجوبه في الشرط من الالفاظ في اللفظ
 وجوبه في الشرط من الالفاظ في اللفظ
 وجوبه في الشرط من الالفاظ في اللفظ
 وجوبه في الشرط من الالفاظ في اللفظ

بيان العقل في الالفاظ في اللفظ
 بيان العقل في الالفاظ في اللفظ
 بيان العقل في الالفاظ في اللفظ
 بيان العقل في الالفاظ في اللفظ

[illegible]

اذ لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد على شيء
 كان معذورا واذا اعانه الله ثم بالتجربة واهله
 لدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم تبلغه
 الدقيق على نحو ما قال ابو حنيفة رحمه في السفينة
 اذا بلغ خمسا وعشرين سنة لم يمتنع ماله
 منهم لانه قد استوفى مدة التجربة والامتحان
 فلا بد من ان يزداد به رشدا وليس على الحد في
 هذا الباب دليل قاطع فمن جعل العقل حجة
 موجبة يمتنع الشرع بخلافه فلا دليل له يعتد
 عليه ومن الغاية من كل وجه فلا دليل له
 ايضا وهو من هب الشافعي رحمه قال في قوم

[illegible][illegible]

۱۵) نتیجتاً جن علما ۱۶) شیخ سیف الدین ہمدانی
۱۷) ابن تیمیہ ۱۸) ابن کثیر

٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ان لا يكون حجة او مشقة في
 لان العبادات الدينية
 يكون العبادات الدينية
 الدينية وان كان من حق الاذعان ان
 من حقوق العبادات
 سوار ١٢٠
 لا يبقى في غير ذلك
 العبد تعالى وصحة رسالاته
 جميعا وكلاهما في
 كونه في احكام الدنيا والاخرة
 في حق الله تعالى

كقبول الهبة وضع منه اداء العبادات البدنية
 من غير عهدة ولملك برأى الولي ما يتردد بين النفع
 والضرر كالبيع وخو ذلك باعتبار ان نقصان
 رايه انجز برأى الولي فصار كالبايع في ذلك
 في قول ابي حنيفة رحمه الله لا يرى انه يبيع من لا يملك
 يغبين فاحش في رواية خلاف صاحبيه وردة مع
 الولي يغبين فاحش في رواية اعتبار الشبهة النبية
 في موضع التهمة وعلى هذا قلنا في المحجى اذا توكل
 لم يلزمه العهدة وبأذن الولي تلزمه واما اذا وصى
 الصبي بشئ من اعمال البر بطلت وصيته عندنا
 خلاف للشافعي رحمه الله وان كان فيه نفع ظاهر

في الامور المعتبرة في بعض الاحكام الشرعية كالطلاق والنفقة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة

لأن الامتثال شرع نفعا للموت الا يرى انه شرع
 في حق الصبي وفي الانتقال عنه الى الاوصياء ترك
 الافضل له محالة الا انه شرع في حق البالغ كما شرع
 له الطلاق والعتاق والرهبة والقرض ولم يشرع
 ذلك في حق الصبي ولم يملك ذلك عليه غيره خلا
 القرض فانه يملكه الفاضل لوقوع الامن عن الترتي
 بوكاية القضاء واما الردة فلا تحتل العفو في احكام
 الآخرة وما يلزمه من احكام الدنيا عند ما خلافا
 لابي يوسف رحمه فاما يلزمه حكما لصحة لا قصد
 اليه فلم يصح العفو عن مثله كما اذا ثبت تبعا لبعي
فصل في الامور المعترضة على الاهلية

في الامور المعتبرة في بعض الاحكام الشرعية كالطلاق والنفقة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة
 في حق الصبي وفي الانتقال عنه الى الاوصياء ترك
 الافضل له محالة الا انه شرع في حق البالغ كما شرع
 له الطلاق والعتاق والرهبة والقرض ولم يشرع
 ذلك في حق الصبي ولم يملك ذلك عليه غيره خلا
 القرض فانه يملكه الفاضل لوقوع الامن عن الترتي
 بوكاية القضاء واما الردة فلا تحتل العفو في احكام
 الآخرة وما يلزمه من احكام الدنيا عند ما خلافا
 لابي يوسف رحمه فاما يلزمه حكما لصحة لا قصد
 اليه فلم يصح العفو عن مثله كما اذا ثبت تبعا لبعي
فصل في الامور المعترضة على الاهلية

في الامور المعتبرة في بعض الاحكام الشرعية كالطلاق والنفقة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة والوصية والعتاق والرهبة والقرض والامانة

[illegible]

اما انما ينجي الى سقوط واختراع من جان المسلمين فان وجهه من مرمى حقه ايضا لكن الكان النجى الى سقوط اصله وحسنه عليه السلام

في حق الحجاب العارض بالاعتذار
المؤقت بكونه عارضاً بالاعتذار
هو اصدار عارض بالاعتذار
في الجوانب العارض بالاعتذار
ويعتبر من طائفة الاعتذار بالاعتذار
لان الجوانب العارض بالاعتذار
لا يكون له اعتبار في الاعتذار بالاعتذار
لان الجوانب العارض بالاعتذار
لا يكون له اعتبار في الاعتذار بالاعتذار
لان الجوانب العارض بالاعتذار
لا يكون له اعتبار في الاعتذار بالاعتذار

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

على الميراث بالقتل عندنا ولا يلزم عليه حرمانه
 بالرق عنه والكفر لان الرق ينافي اهلية الارث
 وكذلك الكفر لانه ينافي الولاية وانعدام الحق لعدم
 شبهة ولعدم اهليته لا بعد جلاء واما الغتة
 بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل في كل الاحكام خو
 انه لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة واما
 ضمان ما يستهلك من الاموال فليس بعهدة لانه
 شرع جبرا وكونه صبيا معدورا ومعتوها لا ينافي
 عصمة الحل ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن
 الصبي ويبرأ عليه ويبرأ على غيره وانما يفتقر
 الجنون والصغر في ان هذا العارض غير محذور

على الميراث بالقتل عندنا ولا يلزم عليه حرمانه
 بالرق عنه والكفر لان الرق ينافي اهلية الارث
 وكذلك الكفر لانه ينافي الولاية وانعدام الحق لعدم
 شبهة ولعدم اهليته لا بعد جلاء واما الغتة
 بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل في كل الاحكام خو
 انه لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة واما
 ضمان ما يستهلك من الاموال فليس بعهدة لانه
 شرع جبرا وكونه صبيا معدورا ومعتوها لا ينافي
 عصمة الحل ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن
 الصبي ويبرأ عليه ويبرأ على غيره وانما يفتقر
 الجنون والصغر في ان هذا العارض غير محذور

في حيز الخطاب وصفا فلو كان الخطاب من الصبي

على الميراث بالقتل عندنا ولا يلزم عليه حرمانه
 بالرق عنه والكفر لان الرق ينافي اهلية الارث
 وكذلك الكفر لانه ينافي الولاية وانعدام الحق لعدم
 شبهة ولعدم اهليته لا بعد جلاء واما الغتة
 بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل في كل الاحكام خو
 انه لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة واما
 ضمان ما يستهلك من الاموال فليس بعهدة لانه
 شرع جبرا وكونه صبيا معدورا ومعتوها لا ينافي
 عصمة الحل ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن
 الصبي ويبرأ عليه ويبرأ على غيره وانما يفتقر
 الجنون والصغر في ان هذا العارض غير محذور

فمقتضى انما احللت امره في حق من احل حله
 الاسلام ولا يجوز خروجه الى غير ذلك فوجبت له
 واقفا للصبي الماتل والموتى العاقل فلا يقصر عنه
 واحدا للشيئين فلا يترك في المصطفى في حق الله
 لكن اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل التسيان
 في الحقوق التكميلية في الذميمة فجعل من اسباب
 المعصية من جهة تصح الحق اعترض بخلاف
 في حقوق العباد وعلى هذا اقلنا ان سلام الناس
 كان غالبا لم يقطع الصلوة بخلاف الكلام لان
 المصلي مذكرا له فلا يغلب الكلام تاسيا واما النوم
 فيجوز عن استعمال القدرة يتنافى لا اختيارا واجب

في حق من احل حله
 الاسلام ولا يجوز خروجه الى غير ذلك فوجبت له
 واقفا للصبي الماتل والموتى العاقل فلا يقصر عنه
 واحدا للشيئين فلا يترك في المصطفى في حق الله
 لكن اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل التسيان
 في الحقوق التكميلية في الذميمة فجعل من اسباب
 المعصية من جهة تصح الحق اعترض بخلاف
 في حقوق العباد وعلى هذا اقلنا ان سلام الناس
 كان غالبا لم يقطع الصلوة بخلاف الكلام لان
 المصلي مذكرا له فلا يغلب الكلام تاسيا واما النوم
 فيجوز عن استعمال القدرة يتنافى لا اختيارا واجب

في حق من احل حله
 الاسلام ولا يجوز خروجه الى غير ذلك فوجبت له
 واقفا للصبي الماتل والموتى العاقل فلا يقصر عنه
 واحدا للشيئين فلا يترك في المصطفى في حق الله
 لكن اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل التسيان
 في الحقوق التكميلية في الذميمة فجعل من اسباب
 المعصية من جهة تصح الحق اعترض بخلاف
 في حقوق العباد وعلى هذا اقلنا ان سلام الناس
 كان غالبا لم يقطع الصلوة بخلاف الكلام لان
 المصلي مذكرا له فلا يغلب الكلام تاسيا واما النوم
 فيجوز عن استعمال القدرة يتنافى لا اختيارا واجب

تأخيرا الخطاب للاداء وطلبت غبارته اصلا
 في الطلاق والاعتناق والاسلام والردة ولا يتعلق
 بقراءته وكلامه في الصلوة حكمه وكذا اذا قهقه
 في صلوته هو الصبح ولا يخاف مثل النوم في وقت
 الاختيار وفوت استعمل القدرة حتى منته
 صحة العبارات وهو اشد منه لان النوم فترقة
 اصلية وهذا عارض ينافي القرة اصلا ولهذا كان
 حدثا في كل الاحوال ومع البناء واعتد امتداده
 في حق الصلوة خاصة واما الفرق فهو غير حكيم شرع
 بخلافه في الاصل لكنه في حالة البقاء صار من الامور
 الحكيمية به يصير المرء عرضة للتملك ولا يتزال

في وقت الصلوة لا يجوز ان يتكلم بكلام غير الله تعالى ولا يقرأ من القرآن الا ما هو في الصلوة ولا يقرأ من غير الصلوة الا ما هو في غير الصلوة ولا يقرأ من غير الصلوة الا ما هو في غير الصلوة

في وقت الصلوة لا يجوز ان يتكلم بكلام غير الله تعالى ولا يقرأ من القرآن الا ما هو في الصلوة ولا يقرأ من غير الصلوة الا ما هو في غير الصلوة ولا يقرأ من غير الصلوة الا ما هو في غير الصلوة

في وقت الصلوة لا يجوز ان يتكلم بكلام غير الله تعالى ولا يقرأ من القرآن الا ما هو في الصلوة ولا يقرأ من غير الصلوة الا ما هو في غير الصلوة ولا يقرأ من غير الصلوة الا ما هو في غير الصلوة

وكانت ايامها من المولى الكائن في ارض مصر وكان في ارض مصر وكان في ارض مصر وكان في ارض مصر

هو وصف لا يحتمل التجزئة فقد قال المحققون في العلم
في مجهول الغيب إذا قرآن نصفه عبد فليس
لأنه يجعل عبد في شهادته وفي جميع أحكامه
وكذلك العتق الذي هو ضده وقال أبو يوسف
ومحمد بن الحنفية لا يتجزأ لما لا يتجزأ فعله وهو
العتق وقال أبو حنيفة قهرم الاحتياق إنما للمالك
متجزئ تعلق بسقوط كله عن المحل حكم لا يتجزأ وهو
العتق فإذا سقط بعضه فقد وجد شرط العلة
فيتوقف العتق على تكميلها وإصالة غسل أعضاء
الوضوء لا بإحدا أداء الصلوة وكأعداد الطلاق
للتحرير وهذا الرق ينال في مالكة المالك لقيه المالك
يعتق كل بطلان المالك الذي لم يبتع وكان التاجر أو كذا في الاستبراء است

ما لا حتى لا يملك العبد والمكانة الشكر ولا تصح منها
حجة الاسلام لعدم أصل القدرة وهي المناهضة
لأنها للمولى لا فيما استثنى عليه من القرب البدنية
والرق لا ينافي ما يكتسبه غير المال وهو النكاح والدم
والجنس وينافي كمال الحال في أهلية الكرامات الموصولة
للمشرف في الدنيا مثل الذمة والحل والولاية حتى ان
ذمته صنعت بركة فلم تحمل الدين بنفسها وضمت
اليها مالية الرقبة والكسب وكذلك الحل ينقص
ويقال الرق حتى انه ينكح العبد امرأتين وتطلق الامهتين
وتنصف العدة والقسم والحل وانقصت فيما
نفسه لانه اهل للتصرف في المال واستحقاق اليد

لان في هذه الاشياء يستغنى على اصل
الحاجة لا ينافي من حواصل النساء فيكون
واعية الى الشايات هذه هي الكسب فيكون
العبد مع صفته الرق اقل الحاجة الى
النكاح والى التقاربات لا يجاب بوجوب
الانسان بما يجيبه الله من الحاجة الى
بما من سائر الحيوات لا يجاب بوجوب
اقتضى من المصالح وتوسعة قضاء الشهوة
على وجه لا يستغنى بها عن النكاح
سواء في التسعة عشرة سنة او في غيرها
في تنفيذ القول على نفسه في النكاح
ان ذلك كراهة الدين بالانسان
وسبب الموانع تعلق الدين بالانسان
العبد يستغنى فيه بل كراهة الدين بالانسان
لأنه لا يملك الرقبة ولا يملك المال

في النكاح والى التقاربات لا يجاب بوجوب
الانسان بما يجيبه الله من الحاجة الى
بما من سائر الحيوات لا يجاب بوجوب
اقتضى من المصالح وتوسعة قضاء الشهوة
على وجه لا يستغنى بها عن النكاح
سواء في التسعة عشرة سنة او في غيرها
في تنفيذ القول على نفسه في النكاح
ان ذلك كراهة الدين بالانسان
وسبب الموانع تعلق الدين بالانسان
العبد يستغنى فيه بل كراهة الدين بالانسان
لأنه لا يملك الرقبة ولا يملك المال

في النكاح والى التقاربات لا يجاب بوجوب
الانسان بما يجيبه الله من الحاجة الى
بما من سائر الحيوات لا يجاب بوجوب
اقتضى من المصالح وتوسعة قضاء الشهوة
على وجه لا يستغنى بها عن النكاح
سواء في التسعة عشرة سنة او في غيرها
في تنفيذ القول على نفسه في النكاح
ان ذلك كراهة الدين بالانسان
وسبب الموانع تعلق الدين بالانسان
العبد يستغنى فيه بل كراهة الدين بالانسان
لأنه لا يملك الرقبة ولا يملك المال

في النكاح والى التقاربات لا يجاب بوجوب
الانسان بما يجيبه الله من الحاجة الى
بما من سائر الحيوات لا يجاب بوجوب
اقتضى من المصالح وتوسعة قضاء الشهوة
على وجه لا يستغنى بها عن النكاح
سواء في التسعة عشرة سنة او في غيرها
في تنفيذ القول على نفسه في النكاح
ان ذلك كراهة الدين بالانسان
وسبب الموانع تعلق الدين بالانسان
العبد يستغنى فيه بل كراهة الدين بالانسان
لأنه لا يملك الرقبة ولا يملك المال

في كتاب النكاح ولا يلزمه اسمها الا ما دارا ايمان والعصمة الموقرة يحصل بها ايمان والعصمة الموقرة يحصل بها ايمان والعصمة الموقرة يحصل بها ايمان

عليه دون ملكه فوجب نقصان بدله دمه
عن الدية لنقصان في احضري للمالكية كما
تنصف بالاثوة لعدم احدها وهذا عندنا ان
المأذون يتصرف لنفسه ويجب له الحكم الاصل
للتصرف وهو اليد والمولى يخلفه فيما هو من الزوائد
وهو الملك المشترق المتوحد الى اليد وهذا حين
العبد في حكم الملك في حكم بقاء الاذن كالوكيل
في مسائل مرض المولى وفي عامة مسائل المأذون
والرق لا يؤثر في عصمة الدم وانما يؤثر في قيمته و
انما العصمة بالايمان والذكر والعبد فيه مثل
الحرة لذلك يقتل الحر بالعبد قصاصا ووجب الرق

فان كان العبد يملك المال والملك يملك العبد فوجب نقصان بدله دمه
عن الدية لنقصان في احضري للمالكية كما
تنصف بالاثوة لعدم احدها وهذا عندنا ان
المأذون يتصرف لنفسه ويجب له الحكم الاصل
للتصرف وهو اليد والمولى يخلفه فيما هو من الزوائد
وهو الملك المشترق المتوحد الى اليد وهذا حين
العبد في حكم الملك في حكم بقاء الاذن كالوكيل
في مسائل مرض المولى وفي عامة مسائل المأذون
والرق لا يؤثر في عصمة الدم وانما يؤثر في قيمته و
انما العصمة بالايمان والذكر والعبد فيه مثل
الحرة لذلك يقتل الحر بالعبد قصاصا ووجب الرق

فان كان العبد يملك المال والملك يملك العبد فوجب نقصان بدله دمه
عن الدية لنقصان في احضري للمالكية كما
تنصف بالاثوة لعدم احدها وهذا عندنا ان
المأذون يتصرف لنفسه ويجب له الحكم الاصل
للتصرف وهو اليد والمولى يخلفه فيما هو من الزوائد
وهو الملك المشترق المتوحد الى اليد وهذا حين
العبد في حكم الملك في حكم بقاء الاذن كالوكيل
في مسائل مرض المولى وفي عامة مسائل المأذون
والرق لا يؤثر في عصمة الدم وانما يؤثر في قيمته و
انما العصمة بالايمان والذكر والعبد فيه مثل
الحرة لذلك يقتل الحر بالعبد قصاصا ووجب الرق

[illegible]

نقصانا في الجهاد حتى لا يجب عليه لأن استطاعته
في الحج والجهاد غير مستثناة على المولى ولهذا لم
يستوجب السهم الكامل من الغنمة وانقطعت
الولايات كلها بالرق لأنه عجز حكى وإنما صح إيمان
المأذون لأن الأيمان بالأذن يخرج عن أقسام الولايات
من قبل أنه صار شريكا في الغنمة فلزمه ثم تغدى
إلى غيره مثل شهادته بهلال رمضان وعلى هذا
الأصل يصح قراره بالحدود والقصاص وبالسرقة
المستهلكة وبالقائمة صح من المأذون وفي المحرر
اختلا معروف وعلى هذا قلنا في جناية العبد خطا
أنه يصدر جناية لجنايته لأن العبد ليس من أهل ضمان

[illegible][illegible]

والمستحسن فان الكفاية ثابتة في جميع الكفايات بحسب الادارة والادراكين ايها العالم الى ان القسامين هو المدعى الى ان الجارية المستحبة

ما ليس مالاً إلا أن يشاء المولى الغداء فيصير عائد
 إلى الأصل عند أي حنيفة من حنفتي بطلان بالأفلاحة
 وعند ما يصير بمعنى الحوالة وأما المرض فإنه لا
 ينافي أهلية الحكم ولا أهلية العبادة لكنه
 لما كان سبب الموت والموت علة المخافة كان
 من أسباب تعلق حق الوارث والغريم بماله
 فيثبت به الحجر إذا اتصل بالموت مستند إلى
 أوله بقدر ما يقع به صيانة الحق فقل كل تصرف
 واقع منته يجهل الفسخ فإن القول بطحته واجب
 في الحال ثم التدارك بالنقض إذا احتج إليه وكل
 تصرف واقع لا يجهل الفسخ جعل كالمعلق بالموت

فانواع أربعة جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر
وانه لا يصلح عذرا في الآخرة أصلا لانه مكابرة
وحجود بعد وضوح الدليل وجهل هود وانه
لكنه باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ايضا وهو

[illegible][illegible]

عليه الصلاة والسلام لا يكون عليه قضاء وقال زهير عليه قضاء بها اثبات

[illegible]

باطل ليس بعد راصداً مثل الفتوى ببيع امهات

الأولاد وحل متروك التسمية عامداً والقصاص

بالقسامة والقضاء يشاهد ويمين والنوع الثاني

جهل يصح شبهة وهو الجهل في موضع الاجتهاد

الصحيح اوفى موضع الشبهة كما حجة اذا اطر على ان

الحمامة قطرت له تلزمه الكفارة لانه جمل

موضع الاحتضاد وموضع الحجرة والى عاظم

انظر الى هذا

عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

وہی ہے جس نے اس کو پیدا کیا اور جو اس کو دیکھتا ہے وہی ہے جس نے اس کو زندہ کرے گا۔

نستعمل في الحرب فانه يكون هذا الى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتابخانه خاندان علی محمدی

والديته ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

والاجماع في هذا
والا يبرهن

الشيخ في معنى
بحال وقال
اي اذا وجد القليل في جمل
الشيخ في معنى

بأمره قتلناه

ان بن حبله
ان بن القليل

وَأَمَّا الْحَلَّةُ عِدْوَةً
بِأَمْرِ الْوَلِيِّ يَأْتِي بَعْدَ الْقَائِلِ
بِمَنْ أُنْشِئَ قَتْلُهُ عَدْوَةً

الولي حسين بن القاسم
عليه السلام

الحق تعالى

في الاموال عند الله

[illegible]

فمن ان الحجابة فله موضع الاجتناب وان

عند الله تعالى

والفرق بينه وبين القسم الثالث انه بناء على عدم الدلالة والقسم الثالث

[illegible]

لا تشبه في موضع الاجتهاد فان
عند الاوضاع في

جمل الوكيل والمادون بلا طلاق وضده جهل

الشفيع بالبيع والمولى بجنابة العبد والبكر

بلا نكاح ولا كراهة المنكوحه بخير العتق بخلاف

الجمل بخيار البلوغ على من اعرف واما الشك

فهو نوعان سكر بطريق المسكر كسرك الدواء

شرب المكرة والمضطرواته بمنزلة الاعطاء في

سكر بطرق محظورة وانه لا ينافي الخطاب الى الله

ما آتيها الذين امنوا الا تقرأوا الصلوة وانتم تسكنوا

فلا تسل شيئا من الاهلية وتلتزمه احكام الشرع

وتنفذ تصرفاته كلها الا الردة استحسانا

ولا قرار بالحذور والخاصة لله ثم لان السكان

[illegible]

لا يكاد يثبت على شئ فاقيد السكر مقام الرجوع
في فعل فيما يحتمل الرجوع وأما الهزل فتفسد
للعب وهو ان يراد بالشئ غير ما وضع له فلا
ينافي الرضا بالباشرة وهذا يكفر بالردة هازلا
لكنه ينافي اختيار الحكم والرضائه بمنزلة
شرط الخيار في البيع فيؤثر فيما يحتمل النقص
كالبيع ولا جارة فاذا اتوا صاعا على الهزل باطل
البيع بتفقد البيع فاسدا غير موجب للملك
وان اتصل به القبض بخيار المتابعين وكما
اذا شرط الخيار لهما أبدا فاذا انقض احدهما
انتقص وان اجازاه جازل لكن عند أبي حنيفة ربح

[illegible]

يجب أن يكون مقدرًا بالثلث ولو تراضعا
على البيع بالف درهم أو على البيع بمائة دينار
على أن يكون الثمن ألف درهم فالهزل باطل
والسمية صحيحة في الفصلين عند الحقيقة
وقال صاحباه يضم البيع بالف درهم في الفصل
الأول ومائة دينار في الفصل الثاني
لا مكان العمل بالمواضعة في الثمن مع
المجد في أصل العقد في الفصل الأول
الثاني وأنا نقول بانها جاز في أصل العقد
والعمل بالمواضعة في البديل يجعله شرطًا
فاسدًا في البيع فيفسد البيع فكان العمل

بأصل أول من العمل بالوصف عند تعارض
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح
حيث يجب الأقل بألا جماع لأن النكاح لا
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين
ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية
بجدا فالبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله
ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح و
الطلاق واليمين ولأن الهزل فختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح
حيث يجب الأقل بألا جماع لأن النكاح لا
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين
ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية
بجدا فالبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله
ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح و
الطلاق واليمين ولأن الهزل فختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح
حيث يجب الأقل بألا جماع لأن النكاح لا
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين
ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية
بجدا فالبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله
ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح و
الطلاق واليمين ولأن الهزل فختار للسبب

بأن الأصل الأول من العمل بالوصف عند تعارض
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح
حيث يجب الأقل بألا جماع لأن النكاح لا
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين
ولو ذكر في النكاح الدنانير وعرضها الدرهم
يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية
بجدا فالبسم ولو هذا بأصل النكاح فالهزل
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله
ثلث جد من جد وهزل من جد النكاح و
الطلاق واليمين ولأن الهزل فختار للسبب

لأن الهزل يدل على عدم المخبرية وكذلك تسليم
 الشفعة بعد الطلب والاشهاد يبطله الهزل
 لأنه من جنس ما يبطل بخيار الشرط وكذلك
 إبراء الغريم وأما الكافر إذا تكلم بكلمة الإسلام
 وتبرأ عن دينه هانزا لا يجب أن يحكم بإيمانه
 كما لمكره لأنه بمنزلة إنشاء لا يحتمل حكمه الرد
 والتراخي وأما السففة فلا يحل بالأهلية ولا يمنع
 شيئا من أحكام الشرع ولا يوجب الحرج أصلا
 ولا عيبا بخيفه ثم وكذا عند غيره فيما
 يبطله الهزل لأنه مكابرة العقل بغلبة الهوى
 فلم يكن سببا للنظر ومنع المال عن السفيف

الطلب لا يبطل بالاشهاد ولا بالاشهاد
 الشفعة بعد الطلب والاشهاد يبطله الهزل
 لأنه من جنس ما يبطل بخيار الشرط وكذلك
 إبراء الغريم وأما الكافر إذا تكلم بكلمة الإسلام
 وتبرأ عن دينه هانزا لا يجب أن يحكم بإيمانه
 كما لمكره لأنه بمنزلة إنشاء لا يحتمل حكمه الرد
 والتراخي وأما السففة فلا يحل بالأهلية ولا يمنع
 شيئا من أحكام الشرع ولا يوجب الحرج أصلا
 ولا عيبا بخيفه ثم وكذا عند غيره فيما
 يبطله الهزل لأنه مكابرة العقل بغلبة الهوى
 فلم يكن سببا للنظر ومنع المال عن السفيف

لا يحل بالقدره سلامة العقل وسائر القوى الا انه يكابر عقله فلا جرم يفتي مخاطبا راسي

لا يحل بالقدره سلامة العقل وسائر القوى الا انه يكابر عقله فلا جرم يفتي مخاطبا راسي

المرحضة فلا يوجب القاصر دور الحد عنه فيجوز هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجع اليه لا يجنبه ربه ربه

فان العلم خير من المال

[illegible]

بين فرض حظر وباحة وخصوصه وياته فيه
 مكره ويوجز اخري فلا رخصة في القتل والجرح
 والزنا بعد الاكراه اصلا ولا حظر مع الكامل
 منه في الميتة والحجر والحديد ورخص في اجزاء
 كلمة الكفر وانفساد الصلوة والصوم واتلاف
 مال الغير والجناية على الاحرام وتمكين المرأة
 من الزنا في الاكراه الكامل وانما فارق فعلها
 فعله في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها
 فلم يكن في معنى القتل بخلاف الرجل وطهنت
 اوجب الاكراه القاصر شبهة في ذمها الحد عنها
 دون الرجل فثبت بهذا الجملة ان الاكراه لا يصلح

[illegible][illegible]

الصغبر على مال بخلاف الفهل لأنه يمنع الرضا
 بالحكم دون السبب فكان كشرط الخيار على
 ما مر وإذا اتصل الأكره الكامل بما يصلح أن
 يكون الفاعل فيه أله لغرم مثل اتلاف
 النفس والمال ينسب الفعل إلى المكرة ولزمه
 حكمه لأن الأكره الكامل يفسد الاختيار و
 الفاسد في معارضة الصحة كالعدم فصار
 المكرة بمنزلة عديم الاختيار أله للمكرة فيما
 يحتمل ذلك أما فيما لا يحتمله فلا يستقيم
 نسبتة إلى المكرة فلا يقع المعارضة في
 استحقات الحكم فبقى منسوباً إلى الاختيار

من التاجير المروءة والبربر من بني عبد شمس على الجنازة ۱۲

سنة بحمد الله والحمد لله
١٩٥٨

[illegible]

الاول ولهذا قلنا ان المكره على القتل باثم كانه
يوجب المائمه جناية على دين القاتل وهو لا
يصلح في ذلك الة لغيره ولو جعل الة لتبذل محل
الجناية ولذلك قلنا في المكره على البيع والتسليم
ان تسليمه يقتصر عليه لان التسليم يقتصر
في بيع نفسه بالاتمام وهو في ذلك لا يصلح الة
لغيره ولو جعل المكره الة لغيره لتبذل المحل
ولتبذل ذات الفعل لانه يصدر غصبا محصيا
وقد نسبناه الى المكره من حيث هو عصب
واذا ثبت انه امر حكى صرنا اليه استقام ذلك
فيما يعقل ولا يحس فقلنا ان المكره على الاعتاق

بما فيه الجاء فهو المتكلم ومعنى لا تلاف منه
منقول الى الذي اكرهه لانه منفصل عنه
في الجملة فمحتمل للنقل باصـله وهذا
عندنا وقال الشافعي ثم تصرفات المكروه فولا
تكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق لان صحة
القول بالقصد والاختيار ليكون ترجمه عما
في الضمير فيبطل عند عدمه والاكراه بالحبس
مثل الاكراه بالقتل عندة واذا وقع الاكراه
على الفعل فاذا تم الاكراه بطل حكم الفعل عن
الفاعل ومما به بان يجعل عندا يبيح له الفعل
فان امكن ان ينسب الى المكروه نسب اليه

حتى يقتل الشافعي
على ان الحكم بالوجوب لا يوجب التمسك
بما فيه الجاء فهو المتكلم ومعنى لا تلاف منه
منقول الى الذي اكرهه لانه منفصل عنه
في الجملة فمحتمل للنقل باصـله وهذا
عندنا وقال الشافعي ثم تصرفات المكروه فولا
تكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق لان صحة
القول بالقصد والاختيار ليكون ترجمه عما
في الضمير فيبطل عند عدمه والاكراه بالحبس
مثل الاكراه بالقتل عندة واذا وقع الاكراه
على الفعل فاذا تم الاكراه بطل حكم الفعل عن
الفاعل ومما به بان يجعل عندا يبيح له الفعل
فان امكن ان ينسب الى المكروه نسب اليه

المعجمي فاما المعجمي في
 معا وتقدم بحسب المعنى في
 ما وضعه المؤلف من شئ التبدل لا منتخب
 لان الطيف لا يثبت الا في
 والاولى والآخر لا يثبت الا في
 كانت بمنزلة المطلق فاختصنا به
 فاجابنا له لاننا على معنى في
 بالاصالة كما هي في المطلق والى
 تقديره وان لم يكن كذا في
 فلتشرب عندنا فيجيب فيقول ان
 في المطلق والمطلق انما قال
 ان كنهها في قول ان كنهها
 للمقارن في طابق ثلثا ولو كثر
 في ذلك فغيرها ما لا يقع الا في
 وانما هو بعد عدم
 والاولى

الخ في حق اوله بمزلة الشرط والاستثناء وقد
 تدخل الواو على جملة كاملة بخبرها فلا يجب
 للمشاركة في الخبر وذلك مثل قوله هذه طالق
 ثلاثا وهذه طالق ان الثانية تطلق واحدة
 لان الشركة في الخبر كانت واجبة لاقتصار الكلام
 الثاني اذا كان ناقضا فاذا كان كاملا فقد ذهب
 دليل الشركة ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة
 تشارك الاولى فيما تم به الاولى بعينه حتى
 قلنا في قوله ان دخلت الدار فانت طالق
 وطالق ان الثاني يتعلق بذلك الشرط بعينه
 ولا يقتضي الاستبعاد به كما به عادة وانما

الوجه بقره نقل حتى اذا جاودا وفتح الباب فانه قد نظر ان ابواب الجنة مفتوحة قبل وصود

الثاني بعد الاولى من غير تراخي وقد تدخل
 الفاء على العلل اذا كان ذلك مبايذوم مقصود
 بمعنى التراخي يقال ابشر فقد انك الغوث
 ولهذا قلنا فيمن قال لعبد اذ الى الفا فانت
 حرا انه يعتق للحال لان العتق دائم فاشبه
 المتراخي واما ثم فللعطف على سبيل التراخي ثم
 عندي حيفة ترج التراخي على وجه القطع
 كانه مستأنف حكما فلا يكمل التراخي
 وعند صاحبه التراخي في الوجود دون التكلم
 بانه فيمن قال لامراته قبل الدخول بهانت
 طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار قال

[illegible]

ابو حنيفة ثم خريquem الاول ويلغو ما بعد كانه
سكت على الاول وقال ارحم يتعلقن جمله وتبرن
على الترتيب وقد يستعبر لمعنى الواو قال الله ثم
ثم كان من الذين آمنوا وآما بل فموضوعه كاشا
ما بعدة والاعراض عما قبله يقال جاءنى زهير
بل عمره وقالوا جميعا فبين قال لامراته قبل الدخول
بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا
بل ثنتين انه يقع الثلث اذا دخلت الدار مجلا
العطف بالواو عند ابجنية ثم لانه لما كان
لا بطل الاول واقامة الثانى مقامه كان من
قضيته اتصال الثانى بالشرط بلا واسطة

يقضي الترتيب في باب الطهارة
 وان كانت غير دخول باب الطهارة
 المحل الثاني سنة ذكر صاحب الترتيب
 الموضع ان كل من الترتيب في باب الطهارة
 انما كانت من الترتيب في باب الطهارة
 الا في باب الطهارة في باب الطهارة
 والفضل في باب الطهارة في باب الطهارة
 وذكر في الترتيب في باب الطهارة
 ان من قال لا بد من كان مؤثرا
 وانما في باب الطهارة في باب الطهارة
 ان من قال لا بد من كان مؤثرا
 واحدة بل شيئين تنقل ثلثا لانه لا يمكن
 الرجوع الى سنة في هذه العبارة فغير
 بعد فاما في الاول فليس احكامها
 حرجي بخلاف بل فان موجبا في الوجود
 الاول واشبات الثاني ١٢
 انشأوا لاثبات لا يخفى في باب الطهارة
 كل الثاني ابطال الاول فتعلق الاول
 لاثبات الثاني في باب الطهارة

[illegible]

في حقوله والله ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار حتى لو
 دخل الاخيرة قبل الاولى انتهت اليه من لانه تعذر العطف
 لاختلاف الكلامين من نفى واشبات والغاية صالحة
 لان اول الكلام خطر وتخرير فلذلك وجب العمل
 بمجازة واما حتى فليغاية ولهذا قال محمد بن في الزيادة
 فحين قال عبدة حران لم اضر بك حتى تصير انه بجنت
 ان اقلع قبل الغاية ويستعير للمجازاة بمعنى كمي في قوله
 ان لم اترك غذا حتى تغذي بي حتى اذا اتاه فلم يغده
 لم يجنت لان الاحسان لا يصلح منهيا للاثيان بل هو
 سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله ان لم اترك
 حتى تغذي عندك تغلق البر بهما لان فعله لا يصلح

الغاية في قوله ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار حتى لو
 دخل الاخيرة قبل الاولى انتهت اليه من لانه تعذر العطف
 لاختلاف الكلامين من نفى واشبات والغاية صالحة
 لان اول الكلام خطر وتخرير فلذلك وجب العمل
 بمجازة واما حتى فليغاية ولهذا قال محمد بن في الزيادة
 فحين قال عبدة حران لم اضر بك حتى تصير انه بجنت
 ان اقلع قبل الغاية ويستعير للمجازاة بمعنى كمي في قوله
 ان لم اترك غذا حتى تغذي بي حتى اذا اتاه فلم يغده
 لم يجنت لان الاحسان لا يصلح منهيا للاثيان بل هو
 سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله ان لم اترك
 حتى تغذي عندك تغلق البر بهما لان فعله لا يصلح

على انما تلو لم يتقدم على ان لم يكن الاول
 لغوات المنسين واحدا من اجل
 المجازة بمعنى ان لم يكن وان تقدمت على
 على العطف

[illegible]

جزء لفعله محل على العطف بحرف لفاء لأن الغاية تجانس
التعقيب من ذلك حروف الجر فالباء للصاق ولهذا قلنا
قوله ان أخبرتني بقدرم فلان انه يقيم على الصدق وعلى
للزرم في قوله على الف ونستعمل للشرط قال الله ثم يبايعكم
على ان لا تبشركن بالله شيئا وتستعار بمعنى الباء في المعاوذا
المحصة لان الصاق يناسب الزرم ومن للتبعيض ولهذا
ابو حنيفة زرم فيمن قال اعتق من عبدي من شئت عتقه
كان له ان يعتقه الا واحدا منهم بخلاف قوله من شاء
لانه وصفه بصفة عامة فاسقط الخصوص الى الانتهاء
الغاية وفي اللطيف ويفرق بين حذفه واثباته فقوله
ان صمت الدهر واقم على الايد وفي الدهر على الساعة

في سلطنة قانداك
 كان كذلك يجعل على السلطنة
 ان الثانية توصل الى السلطنة
 قلنا انه اذا استعمل العطف
 لان كل واحد من الورد والفا
 العطف يسمى التثقيب وهو اقرب الى الثانية
 لان الثانية تجانب الفعل
 ان الاتصال يقتضي لصفا
 عليه السلام فهو ملحق به
 في ان قال القدر على ان
 كبرت كبرت باقر الكنايت ملحق بها
 اي في التثقيب
 في الكلام ووليدته في الفتح
 وانما عيني جلس على السرير
 لان معناه ان التثقيب
 بالقدم او اخبرني ملحقا بالقدم
 بالقدم لا يتصور قبل وجوده
 فكان شرط الخت الاخبار
 فلا يكتفى بالاختار كذا
 ان فلانا قدم فانه يتناول
 ما بعده مصدر رئيسه
 خبر قدمه ان مفعول
 فصار للفعل

فمن التبعيض إلى التبعيض ١٢ لانه اذا سقط حرف الظرف الفصل الصوم بالظرف بلا واسطة فيضطر
م في الوجدان والى الامم ١٣ فانه اذا سقط حرف الظرف الفصل الصوم بالظرف بلا واسطة فيضطر
م في الوجدان والى الامم ١٣ فانه اذا سقط حرف الظرف الفصل الصوم بالظرف بلا واسطة فيضطر

فصل في الناس من عمل في النصوص بوجه آخر هي فائدة عندنا فصل في الامور
فصل في حكم الواجب بالامر فصل في صفة الحسن للامور به فصل في انتهى
فصل في حكم الامر والنهي فصل في بيان اصحاب الشرايع فصل في الغزوات
باب في بيان اقسام السنة فصل في المعارضات باب البيان
باب بيان التبديل باب متابعة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم باب الاجماع
باب القياس فصل في التحريم فصل في جملة ما ثبت بالجماع التي من كراهات
فصل في اختلاف الناس في العقل فصل في بيان الاهلية فصل في الامور المعترضة على اهلية
فصل في العوارض المكتسبة باب حروف المعاني
من ريل الاغلاط كتاب حسامي

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
١٢	١٠	اصوم	ان اصوم	٢٢	٦	بغير	لغير
٦٢	٩	فيهما	في حقهما	٩٣	٤	يتصل به	يتصل
١١١	٨	وهو	وهوان	١١٢	٩	طهره	ظهره
١٢٢	٢	كالمنصور	كالمنصور	١٦٦	١٠	التخفيف	التخفيف

بيان رموز كتب حاشي قاردقوان ترمز تبين ترمز مجمع الموشى ظهر شرح مولانا ظهير الدين
سبح اشارة سغناقي مت وت ارمز تحقيق مت اشارة حاصل قوادح خا خاصة تقرير مولانا سيرة ابي
تح اشارة شرح حميد بزرگ ودگر حاشي باسم كتب مرقومند چنانچي سامي وحافظه ومنتخب
ونور الانوار وتلويح وتوضيح وحاشيه منيع وعبد الغفار وبرزدوني وغيره

To: www.al-mostafa.com